الدور الاجتماعي والسياسي للمؤسسة العسكرية في العهد الملكي

أ.د. ثناء محمد صالح
م.م.حسين ابراهيم عداي
جامعة بغداد – كلية الآداب

المستخلص

توزع البحث الحالي في فقرتين رئيستين، ونقاط عدة، اذ تناولت الفقرة الاولى مقدمة تاريخية لجذور المؤسسة العسكرية العراقية، والبدايات الاولى التي تشكلت منها عام ١٩٢١، وفضلا عن كونه ينطوي على فقرتين رئيستين: الاولى– الدور الاجتماعي للمؤسسة العسكرية العراقية، والثانية– الدور السياسي للمؤسسة العسكرية العراقية، وكلتا الفقرتين تمتد لتوضح هذين الدورين من العام ١٩٢١– ١٩٥٨ (العهد الملكي).

ان فقرة الدور الاجتماعي والتي هي الاولى تضمنت سبع نقاط لتكشف فيها عن الاليات والمعايير التي اتبعتها المؤسسة العسكرية في المجتمع العراقي، لتلعب اهم الادوار الاجتماعية في العراق الحديث، مع بيان للمشكلات التي تعرضت لها المؤسسة العسكرية في داخل العراق، فضلا عن المشكلات والتوجهات المتعارضة في الفكر الوطني والقومي على مستوى الداخل، وكذلك على مستوى الخارج وانعكاساتها على المؤسسة العسكرية، وبالتالي انعكاس دورها الاجتماعي على المجتمع.

اما الفقرة الثانية الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في العهد الجمهوري، فقد ضمت تسع نقاط تم فيها تفصيل الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، مع اهم ما واجهته من اشكالية سياسية على مستوى ثنائية الداخل والخارج الدولي والاقليمي، اضافة الى الخروقات التي ارتكبتها داخل القوات المسلحة، والايجابيات التي عملت عليها لتحقيق دولة سيادية مستقلة وخالصة من قرارات السياسة الدولية (بريطانيا).

Abstract

The first paragraph deals with the historical roots of the Iraqi military establishment and the early beginnings of its establishment in 1921. In addition, it contains two main paragraphs: First - the social role of the Iraqi military establishment, and the second - the political role of the

institution Iraqi military, and both paragraphs extend to illustrate these roles from 1921 to 1958 (the royal era.)

The social role paragraph, which is the first included seven points to reveal the mechanisms and standards followed by the military institution in Iraqi society, to play the most important social roles in modern Iraq, with a statement of the problems faced by the military institution in Iraq, as well as problems and trends conflicting in thought National and national level at home, as well as at the level of the outside and its implications on the military establishment, and thus reflect their social role on society.

The second paragraph of the political role of the military institution in the Republican era, it included nine points were detailed the political role of the military, with the most important faced by the political problem at the bilateral level at home and abroad and international and regional, in addition to violations committed within the armed forces, and the pros that worked To achieve a sovereign and independent sovereign state of international policy decisions (Britain)

أولاً- الدور الاجتماعي للمؤسسة العسكرية: العهد الملكي (١٩٢١- ١٩٥٨)

١- جذور وتأسيس المؤسسة العسكرية العراقية

تعود الجذور الاولى للمؤسسة العسكرية الى الحقبة العثمانية، اذ كان هنالك جيش عراقي لكن تحت امرة الجيش العثماني الذي يخضع لقيادات حربية في اسطنبول ومقره في بغداد، وعندما حصل الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨، لجأ الانقلابيون الى تشريد بعض الضباط للحيلولة دون تحقيق طموحاتهم القومية، فالتحقوا بالشريف حسين في الحجاز لما يتمتع به من مكانة ونفوذ ومعارضة ضد العثمانيين، وعين الشريف (جعفر العسكري) قائدا عاما لجيش الحجاز، لكن بقاء الضباط لم يدم طويلا فقرروا العود الى العراق بعدما اخرجت القوات الفرنسية الملك فيصل من سوريا ليشاركوا في ثورة العشرين بقيادة (جميل المدفعي) والتي سببت خسارة اقتصادية لبريطانيا فاضطرت الى خفض القوات البريطانية الى الثلث بعد ذلك.[١] تنبغي الاشارة الى ان الخسارة الاقتصادية كانت الشرارة الاولى لتشكيل حكومة مؤقتة وتأسيس دولة تضم مؤسسات خاضعة لبريطانيا لتفادي اية خسارة قادمة.

حلت الإدارة البريطانية محل الإدارة العثمانية في العراق في نهاية الحرب العالمية الاولى، اذ قامت بتقسيم العراق إلى (١٦) وحدة إدارية تتبعها الاقضية والنواحي، واشرف على إدارة كل وحدة إدارية حاكم سياسي يعاونه مساعده في إدارة الاقضية الذي حل محل القائمقام، أما النواحي فقد أدارها مديرون عراقيون على غرار مديرين في العهد العثماني، كما أن مقار الألوية شكلت فيها مجالس استشارية محلية يرأسها الضابط السياسي وأعضاؤها من الشخصيات البارزة وهذا يكشف عن المشاركة المحدودة للأهالي في الإدارة، لذلك كانت هذه المجالس ضعيفة وليست ذات قيمة مؤثرة سوى القيام بشؤون محلية بسيطة، اذ ان هذه التوليفة كانت محسوبة بدقة فالحكام السياسيون ومساعدوهم امتازوا بصلاحيات غير محدودة فمن خلال هيمنتهم على دوائر الوحدات الإدارية مكنت قوات الاحتلال البريطاني من اختزال قوتهم الإدارية والمالية والإدارية، لتأمين حاجاتهم والمحافظة على الأمن وجمع الموارد المالية والسيطرة على القبائل.[٢] ومن هذا المنطلق جاءت خطة الادارة البريطانية بتشكيل حكومة مؤقتة في ٢٣ تشرين الاول عام ١٩٢٠، بوزاراتها ومن ضمنها وزارة الدفاع تهدف الى تهدئة البلاد، شريطة ان يكون تنظيم وادارة الوزارات باشراف بريطاني.[٣]

عقدت ثاني جلسات الحكومة المؤقتة في ١٠/تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٠، لعرض قضايا مهمة من قبل المستشارين البريطانيين والمندوب السامي على مجلس الوزراء تضمنت عدة فقرات اساسية، وفي احدى الفقرات تم التهيئة لعرض مشروع تأسيس الجيش العراقي.[٤]

بدأت فكرة تأسيس جيش عراقي رسمي في مؤتمر الشرق الاوسط في القاهرة سنة ١٩٢١، الذي حضره (الحاكم العسكري البريطاني برسي كوكس وجعفر العسكري وساسون حسقيل) وعند عودة كوكس الى بغداد اصدر بيانا رسميا يطالب فيه بالإسراع بتشكيل جيش محلي مع خطوات عملية لتنفيذ القرار، فبعث الى مجلس الوزراء المؤقت بكتاب في ٢٦ ايار ١٩٢١، يطالب فيه الإسراع بتكوين الجيش واذيع بيانا بتشكيل وزارة الدفاع، وينبغي الالتفات الى ان القرار لم يكن هو اليوم الذي تأسس فيه الجيش العراقي، فاجتماع عشرة ضباط في مقر خصصه جعفر العسكري على انه يوم تأسيس الجيش العراقي بتاريخ ٦ كانون الثاني، هي محاولة ذكية للتخلص من كتابة التاريخ الحقيقي لتأسيس الجيش بسحبه اشهرا قبل المؤتمر لإعطاء الدور الاول والنهائي للعامل المحلي المتمثل بجعفر العسكري.[٥] كما تعد محاولة لجذب كافة الطبقات التي ستعتبرها مؤسسة

مسيسة من الخارج، لكن في الحقيقة ان تشكيل المؤسسة العسكرية العراقية جاء بارادة بريطانية لان بريطانيا هي من قررت وبدأت بالاشراف وبشكل مباشر على تأسيسها.

٢- أول الادوار الاجتماعية للمؤسسة العسكرية

عندما رأت المؤسسة العسكرية ان تكوينها سيكون بهذه المجموعات قامت بلعب اول دور اجتماعي لها من ثلاث جهات:

الاولى- رفضت المؤسسة العسكرية ان يكون التشكيل من خلال هذه المجموعات لان المجموعة الاول كانت تضم ضباطا سنة ممن خدموا في الجيش العثماني اضافة الى المجموعة الثالثة والتي يكون غالبية ضباطها عملوا في جيش الشريف، وهذا يعني ان التمثيل للطوائف في العراق لم يك بالمستوى المطلوب، فالشيعة الذين يعدون اكثرية في العراق كانت نسبة التمثيل لهم كـ(ضباط) ضئيلة جدا، وهذا يعني ظهور مشكلة اجتماعية في القريب العاجل ولا بد من احتوائها منذ البدء. لذا قامت المؤسسة العسكرية باضافة أعداد أخرى لتعالج ذلك الخلل، فأعلنت بتاريخ ٢١/حزيران/ ١٩٢١، عن تسجيل أسماء لمن يرغب بالتطوع في المؤسسة العسكرية، وتشكل في غضون شهر الفوج الأول وفتحت المدرسة العسكرية، وبعد ثلاث سنوات أنشئت مدرسة الضباط وبدأت عملية إيفاد الطلبة الضباط إلى بريطانيا والهند.[٦]

الجهة الثانية- ضمت المؤسسة العسكرية المجموعة الثانية (قوات من الاثوريين) وهذا يعني تمثيلا جيدا لمكون اجتماعي في العراق، الا ان المشكلة تمثلت في ان المؤسسة العسكرية لم تستطع ادماجهم فيها لذا بقيت المؤسسة العسكرية في مواجهة معها.

الجهة الثالثة- اعطت المؤسسة العسكرية اهمية بالغة للرياضة البدنية عندما أنشئت عام ١٩٢١ باعتبارها جزءا متمما للتدريب العسكري، اذ ان ممارستها تجعل الجندي يتحمل المصاعب والمشاق وتزيد من قدرته القتالية وتمنحه الكفاية العقلية والبدنية، كما تنمي في الافراد روح الجماعات، فقد احدثت فرقاً رياضية في الوحدات والمؤسسات والتشكيلات على اختلافها وتطورت حتى وصلت عام ١٩٢٧ بتشكيل فرق قدم متعددة اشهرها فريق الفوج السابع وفريق المدرسة العسكرية الملكية وفريق اللاسلكي، كما ان لعبتي (البولو والصيد) ادخلتا رسميا للجيش بوساطة اصدار اوامر الى الجيش العدد (٤) الصادر في ١٩٢٧/١/٢٨ من وزارة الدفاع بادخالهما

كتمارين عسكرية وكان لها الاثر الكبير في انتشارها، اذ نشرت روح المنافسة بين الفرق الوطنية وانعكس الامر على المجتمع العراقي واصبح التشجيع يحصل من قبله لفرق مختلفة حتى اصبح البعض يقطع مسافات مشيا على الاقدام لمشاهدة الالعاب وانعكس الامر ليشمل العمال المدنيين الذين يعملون في وحدات الجيش وينقلونها الى محل سكناهم ويقومون بتدريب اللاعبين، واصبحت الفرق الرياضية العسكرية عام ١٩٣١، تتبارى كفريق يسمى (الفرقة الوطنية) مع فرق شعبية وتمنح كأساً ذات قيمة معنوية للفريق الفائز.[٧] كما يعد العامل الاخير (الرياضة) من العوامل الرئيسة في نشر التربية العامة في البلاد بغرض احتواء اهم فئة في المجتمع (الشباب).

ارادت المؤسسة العسكرية ان تستكمل الدور بان تجعل من الانتماء للمؤسسة بصورة عامة قائمة على معيارين لتغطية المجتمع بالكامل. وهما كالاتي:[٨]

المعيار الاول- الطائفة: بان يكون التمثيل لاهم واكبر طائفة مغيبة (الشيعة) ومبعدة عن المؤسسة العسكرية لغرض التوازن، سواء اكان على مستوى الضباط ام الجنود، الا انها اخفقت في ذلك، لان افراد المكون الشيعي غالبيته غير متعلمين وليسوا مؤهلين لان يكونوا ضباطا، لذلك انحصرت غالبية شريحة الضباط بالطائفة السنية، اما على صعيد الجنود فقد نجحت المؤسسة العسكرية باستيعابهم وكان غالبيتهم من المحافظات الجنوبية، ومع ذلك اسهم هذا الدور بخلق مجال حضاري متقدم.

المعيار الثاني- أثني/مناطقي: قسمت المؤسسة العسكرية المجندين الى مجندي مدن ومجندي عشائر، ومجندي المدن عرب مدن وكرد مدن، ومجندي العشائر اسفل البصرة ودجلة الوسط وشمر وعشائر كردية شمالية غربية وعشائر كردية جنوبية وسليمانية وتركمان.

لقد ارتأت النخب العسكرية منذ تأسيس الدولة العراقية بان يكون الجيش هو المجال الامثل لتحقيق الفكرة العراقية وتغلبها على الافكار التي كانت سائدة في البلاد. وبذا اتفقت الكلمة على حاجة العراق الى الجيش وخصصت مبالغ ضخمة وصلت الى رصد ٢٥% من خزينة الدولة للجيش سنويا، الا ان النخب العسكرية رأت ان هذا الصرف هو عبء على الدولة اضافة الى عدم تحقيق الوحدة المرجوة من الجيش، لذا حاولت ادخال قانون الخدمة الالزامية لتحقيق الغرض التي ترنو اليه، فبهذا القانون تتحقق الوحدة الوطنية ويقل العبء المادي.[٩]

٣- التجنيد الالزامي

اعتمدت المؤسسة العسكرية على الاتفاقية العسكرية المبرمة بين الحكومة العراقية والبريطانيين ١٩٢٤- ١٩٢٦والتي ارادت ان تدخل فيها نص لتطوير الجيش العراقي من خلال التجنيد الاجباري، وكان الهدف منه ابعاد المسؤولية المزدوجة في ادارة الجيش، لكن لم يتم التوصل الى ايجاد هذا النص وبقي التجنيد اختياري لمعارضة بريطانية اقرار القانون او العمل به متذرعة بانه يواجه رفض شعبي كبير ويعود سبب الرفض الشعبي الى رؤساء العشائر الذين يرون ان الدفاع عن الوطن واجب على كل عراقي لكن شريطة ان يكون العراق مستقل.[١٠] الا ان السبب الرئيس لرفض العشائر لقانون التجنيد الاجباري هو التقصير غير المتعمد من المؤسسة العسكرية او الاهمال بعدم توعية وتثقيف الناس بهذا القانون لان المجتمع ارتبط وعيه بفكرة التجنيد الاجباري التي كانت في العهد العثماني والتي كان يطلق عليها (سفر بر) اذ ذهب فيها رجال كثيرون من غير رجعة.[١١] اما الهدف المضمر من اقرار قانون التجنيد الاجباري كان لاجل تحقيق الوحدة الوطنية. كما يؤدي خطوة ضرورية لتحقيق الاستقلال والخلاص من زعزعة الوضع الاجتماعي الداخلي للعراق نتيجة الارباكات التي تأتي من دول الجوار والدول الغربية (بريطانيا).[١٢]

اصرت المؤسسة العسكرية بالحاح على تطبيق القانون لما له من اهمية في الواقع الاجتماعي ففي عام ١٩٢٧، حاولت العمل بقانون التجنيد الاجباري، وكان الهدف منه. كالاتي:[١٣]

أ- ان هذا القانون سيجعل من المؤسسة العسكرية وسيلة فاعلة في دمج ابناء العشائر والمدن ويكسر الخط القاسي والثابت بين العشائر وهو شرط مسبق وضروري للحياة الوطنية.

ب- اشراك الشيعة في الدولة الجديدة ومنحهم فرصة ارتقاء مواقع المسؤولية وكذلك الاكراد.

ت- يسهم القانون بنمو الطبقة الوسطى.

ث- احتواء وحصر السلاح بيد الدولة فالتقارير التي وردت للملك فيصل الاول، تثبت ان في البلاد اكثر من (١٠٠) الف بندقية بينما كانت الحكومة لا تملك سوى (١٥) الف فقط.

كما يؤدي ادخال قانون الدفاع الوطني (التجنيد الاجباري) في المؤسسة العسكرية الاثر البالغ في التربية العامة للمجتمع. ويمكن ايجازه على النحو الاتي:[١٤]

أ- يستهدف بان يجعل الجيش الة دفاع وطنية تستمد قوتها من المجتمع.
ب- يهيء جميع الافراد لخدمة الدفاع عن الامة وقت الضرورة.
ت- يجعل الجيش ممثلا عن الامة.
ث- يكمل الدور الذي يقع على التعليم الالزامي فهو يعلمهم خدمة الدفاع الوطني والتي هي مسؤولية الجميع.
ج- تعليم الفرد على تحمل الشدائد وتحمل المحن.
ح- يزيد الضبط الاجتماعي كما يثبت روح التماسك الاجتماعي.
خ- يتعلم الفرد التضحية والايثار.
د- يعد اهم وسيلة لنشر التربية وتوحيد اتجاهها.
ذ- التخلص من الروح الفردانية في المجتمع العراقي لتقوي روح الجماعة.

٤ – خطوة بديلة للتجنيد الالزامي وقمع عسكري

سلكت المؤسسة العسكرية طريقا آخرا بعد المواجهة القوية بالرفض، اذ قامت بحلحلة كافة القوات المتشكلة على اساس طائفي او اثني أومناطقي وسعت الى دمجها في المؤسسة العسكرية، كخطوة بديلة عن التجنيد الالزامي، وتعد هذه الخطوة من الخطوات المتطورة للالتحاق بالمؤسسات المهنية ولتشكيل جيش وطني بامتياز، وكذلك جعل المؤسسة العسكرية تمثل الوطن وليس فئة او طائفة او مكون، اذ اقدمت على حل قوات الليفي الاثوري ودمجهم في المؤسسة العسكرية. الا ان تلك القوات رفضت الانضمام وقامت بارسال طلب الى عصبة الامم تطالب فيه الحكومة العراقية باقامة حكم ذاتي لهم في العراق، لكن عصبة الامم لم توافق لكون ان الحكومة العراقية تهتم بالاقليات اكثر من الاغلبية، وثانيا لان ذلك سيؤثر على وحدة الدولة العراقية، وقد ادى هذا الرفض من قبل عصبة الامم والحكومة العراقية الى اثارة المشكلات من قبل الاثوريين مع الحكومة فقاموا بعدم الامتثال لاي امر تطلبه منهم السلطة وتحاشيا للصدام معهم سمحت لهم الحكومة بمغادرة العراق، الا ان الفرنسيين والانكليز قاموا بتهريبهم مع اسلحتهم من دون موافقة الحكومة الى سوريا، ومع ذلك لم تعترض الحكومة العراقية طريقهم، لانها ملتزمة بالعهود

والمواثيق الدولية بالمحافظة على حقوق الاقليات ولسبب داخلي في سوريا كما ادعت فرنسا قاموا بارجاعهم لزعزعة الوضع في العراق مع اسلحتهم ومن دون علم الحكومة العراقية.[١٥]

حرضت بريطانيا الزعماء الاثوريين على المطالبة بالاستقلال بغرض تفتييت الوحدة الوطنية العراقية، فقام الزعماء بحركة تمرد ضد الدولة عام ١٩٣٣ يطالبون فيها بالانفصال في شمال العراق (العمادية، زاخو، دهوك)، ووجدت حكومة رشيد عالي الكيلاني نفسها امام مشكلة كبيرة وحساسة، فهي من جهة دخلت عصبة الامم وملزمة بحماية الاقليات ومن جهة تريد المحافظة على وحدة العراق، الا ان عصبة الامم عضدت من موقف الحكومة العراقية فاعتبرت ان مشكلة الاثوريين مشكلة داخلية، وهذا الاعتبار مهد الطريق امام الحكومة لمواجهتها فقامت بتوجيه انذار لمدة اسبوع، وعندما لم تستجب الحركة لنداء الحكومة ارسلت حملة عسكرية بقيادة (بكر صدقي) مع اعتقاد المؤسسة العسكرية بان هذا التمرد خطر يهدد الدولة، فقام بكر صدقي بالقضاء عليهم، وهذا الامر جعل منه بطلا وطنيا.[١٦] يعد هذا التصرف من قبل المؤسسة العسكرية تصرفا غير مهني، لان المؤسسة العسكرية تمثل المجتمع العام وبذات الوقت هي لم تمثل السلطة، فالمشكلة التي حدثت بين الاثوريين والحكومة هي مشكلة مع مكون من مكونات المجتمع العراقي الداخلية ومناطة بشكل مباشر بالحكومة، كما ان الحكومة كفيلة بان تجد لها حلولا دبلوماسية، نعم يمكن ان يقال ان المؤسسة العسكرية لها حق التدخل بحفظ النظام الداخلي للمجتمع والسيطرة على عدم انفلات الامن، الا انها تتدخل لحسم الصراع فهذا يعني انها غير حيادية وكشفت بهذا الفعل انها تمثل السلطة ولازمه انعدام الثقة بمهنيتها مستقبلا.

لم يك هذا القمع هو الاول بل سبقه قمع متعدد ليستمر حتى عام ١٩٣٥، وبصرف النظر عن رفض الجيش بان يقمع تمرد حركة الشيخ عبد الواحد سكر في بداية عام ١٩٣٥، الا انه عاد في ذات العام لقمعها واعتقال مناصريها واعدام البعض منهم، بل اعلن عن الاحكام العرفية في اغلب محافظات العراق والتي استخدمت لاول مرة في العراق.[١٧] لكن ينبغي الالتفات الى انه لم يك اعلان الاحكام العرفية في العراق هو الاول كما ذكر. اذ تم استخدام الاحكام العرفية لاول مرة في العراق عام ١٩٢٤ في زاخو والعمادية.

٥- عسكرة مجتمعية وانقلاب عسكري بقيادة بكر صدقي (الاتجاه الوطني)

مهد قمع الحركات في العراق منذ ثلاثينات القرن العشرين الى السيطرة على المجتمع بوساطة البدء بمشروع عسكرته (عسكرة المجتمع)، اذ أسست قوة من الشباب المدني لتتدرب على حمل السلاح وتكون ظهيرا للجيش، لذا انشئت مدرسة للفتوة بلغ تعدادها عشرة الاف فتى لتدريبهم على حمل السلاح والقتال، واخرى للكشافة برعاية الملك غازي وهي نمط من انماط عسكرة الشباب واسندت بنظامي الفتوة والتدريب العسكري والجوالة للشباب، والزمت المدارس بتلك التشكيلات بين طلابها. اذ ان انتشار العسكرة في المجتمع يعد من العوامل الرئيسة والتي مهدت لانقلاب بكر صدقي، لان غياب الروح المدنية في المجتمع يعكس قيما شديدة ذات طابع عنفي يتمثل باستخدام السلاح، ولعل انقلاب بكر صدقي هو صدى لقيم اجتماعية كانت تهدف لذلك. فضلا عن الانقسام الداخلي في الجيش والتي اخذت بالتزايد نتيجة استخدامه في قمع القبائل، فمن جهة ساد شعور كبير بين الضباط والجنود بانهم مستخدمون ضد ابناء جلدتهم ومن جهة اخرى شعور اخرين بانهم القوة الوحيدة والافضل لخدمة الوطن كون ان الثقة بالمدنيين باتت متزعزعة، لذا باتت هذه الاسباب نتيجة مرجحة لوقوع الانقلاب عام ١٩٣٦.[١٨] عملت المؤسسة العسكرية على ان تكون العسكرة المجتمعة ذات اتجاه وطني، مما يعني ان الافكار القومية ستقوض ويحجم دور النخب العسكرية القومية، لذا قامت النخبة العسكرية ذات الاتجاه القومي في انشاء نادي المثنى بن حارث الشيباني عام ١٩٣٥ لنشر الافكار والمبادئ القومية العربية بين الشباب ومنعها من الانجراف مع تلك الافكار المناهضة للقومية العربية في العراق.[١٩] وبذا بذرت البذرات الاولى للصراع داخل المؤسسة العسكرية.

شهدت حقبة الثلاثينات صراعا بين النخب العسكرية الوطنية والقومية في مجالات الحياة العامة، اذ دافعت النخب العسكرية مطلقا عن امور تخص المجتمع. وهي كالاتي:[٢٠]

أ- حرية الصحافة والغاء القوانين التي تحد من حريتها.

ب- طالبت بالغاء المادة (٢٣) من قانون المطبوعات والتي تهدد بتعطيل الصحف لاتفه الاسباب.

ت- الافراج عن الصحف المعطلة واعطاء حرية الصحافة واعفاء ورق الطباعة من الرسوم مما شجع حركة التاليف في العراق.

ث- طالبوا بحرية الراي والسماح باقامة التظاهرات واطلاق سراح الطلبة المعتقلين بسبب التظاهرات.

ج- حرية الانتخابات وعدم التدخل الحكومي فيها.

ح- دعت الى تحرير المراة ونشر الثقافة حول تقديرها.

٦- صراع عسكري وتدخل مباشر في شؤون المجتمع.

لكن لم تمض سوى بضعة اشهر حتى جاهرت المؤسسة العسكرية الاتجاه الوطني (بكر صدقي) بمعاداة وتوعد القوى الديمقراطية عامة والشيوعية خصوصا. اذ قامت بتصفية خصومها جسديا او بوساطة تهديدهم سواء بالقتل ام بالرحيل خارج العراق.[٢١] كما قامت بشن حملة معادية للشيوعية في الصحافة والمجالس والبرلمان باستخدام شعار (ليس في العراق تربة صالحة للشيوعية) لمحاربتهم، وحشدت اوسع القوى بما فيهم المحافظين ضدهم وتم اضعافهم الى حد ليس بقليل، اذ تم اعدام واعتقال مجموعات كبيرة منهم، وعلى الرغم من وصول حكومة جميل المدفعي لانصاف الشيوعية الا ن الخط القومي بقي بالضد منهم، بل بقي يشكل قوة ضغط تجاه الحكومة للحد منهم ومقاومة النزعة الشيوعية.[٢٢]

بعد انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦، طرحت الحكومة الجديدة برنامج اجتماعي وقع على عاتق المؤسسة العسكرية وارادت العمل عليه، الا انه لم ينفذ بشكل كامل، لكن ابرز واهم الادوار الاجتماعية التي لعبتها المؤسسة العسكرية في عهد بكر صدقي. عندما وجه وزير الدفاع الفريق (عبد اللطيف نوري) كتابا الى رئيس الوزراء والمرقم (٣٠٤٣) بتاريخ ١٩٣٦/١١/١٠، يطلب فيه اصدار بلاغ الى كافة موظفي الدولة بان يلتزموا باعمالهم وان يعاملوا الناس بحسن في مراجعاتهم الرسمية وينجزونها باسرع ما يمكن، وهذا الطلب يعد الاول في تاريخ العراق الحديث كون ان الموضوع يتعلق بوزارة الداخلية، وهذا مؤشر على ان السلطة العسكرية في عهد بكر صدقي مهيمنة على شؤون الدولة وتسيرها كما تشاء.[٢٣] واقدمت على الاتي:[٢٤]

أ- قدمت المساعدات للمنكوبين من الاحداث.

ب- الغاء بعض فقرات قانون دعاوى العشائر واصدار مرسوم اعادة الاموال للعشائر بموجب قرارات المجالس العراقية.

ت- تخفيض رسوم الطابو (ضريبة العقار).

ث- نقل العديد من الحكام في بلداة عراقية وفقا للمصلحة العامة.

ج- استيفاء اجور حق الماء والاراضي حول موضوع (الذرعة والتخمين) والبالغة ١٢.٥% ونسبة ١٠% الى الاستهلاك فيصبح ما يستوفى بنسبة ٢٢.٥% والذي يؤدي الى زيادة جهود الفلاح.

ح- تحقيق قانون الاستهلاك والذي يفرض حصة الحكومة فقط على المنتج الصافي.

٧- المؤسسة العسكرية (الاتجاه القومي)

ان افضل المجالات التي قدمت فيها المؤسسة العسكرية خدمة اجتماعية للبلد في عهد الاتجاه القومي هي عملية الانتاج الزراعي، اذ اخذت تضغط باستمرار على الحكومة بهذا الشأن. وبذا استحصلت اصدار قانون تسوية حقوق الاراضي رقم (٢٩) لسنة ١٩٣٨ المعدل بالقانون (٢٤) لسنة ١٩٣٩بمنح الاراضي الزراعية للشيوخ وتقنين مقادير المياه لربط مصالح الشيوخ الاقتصادية بمقدار ولائهم للدولة، كما اسهمت في ادخال شيوخ العشائر الى البرلمان كنواب واعيان لاخضاع سلطتهم التقليدية للسلطة الادارية والسياسية للدولة، وبالتالي استمرار الضبط الاداري لابقاء الانتاج الزراعي على احسن وجه، وبذا تبرر هيمنة الملاك على الفلاحين لئلا ينزحوا نحو المدن وتتدهور الزراعة، ان استمرار الضغط مع مساهمة فاعلة من قبل المؤسسة العسكرية وخصوصا في حقبة الثلاثينيات شهد فيها العراق تطورا تدريجيا بمجال الزراعة. اذ ارتفع مستوى التعليم الزراعي بوساطة التخصص في مجال التعليم الزراعي، وافتتحت مدارس لتدريس الزراعة في الارياف، وتطورت التقنية الزراعية وبنيت السدود، اذ بنيت سدة الكوت عام ١٩٣٩ اضافة الى مشاريع اخرى على نهر الزاب الصغير ونهر ديالى والفرات، فضلا عن فتح باب الكلية العسكرية امام الشباب المثقف للانضمام للكلية العسكرية برتبة ضابط وفق شروط يسيرة فضلا عن تسهيلات اخرى. وهي كالاتي:[٢٥]

أ- يقبل في الكلية العسكرية خريجي الرابع الثانوي او ما يعادله بدل اكمال الثانوية والبكالوريا.

ب- تكون الدراسة لمدة سنة واحدة بدل سنتين.

ت- ادماج دورة ضباط الاحتياط مع تلامذة الدورة الجديدة لكي يتخرجوا ضباطا حربيين.

ث- الغاء الاجازات والامتحانات الفصلية مع زيادة في ساعات التدريب والمطالعة امام التلاميذ لتخريج الدورات الحربية باسرع وقت ممكن.

اضافة لما مر ذكره فان المؤسسة العسكرية بقيت مسيطرة لتلعب ادوارا اجتماعيا اخرى ففي عام ١٩٤١ قامت. بالاتي:(٢٦)

أ- اصلاح مباني الاوقاف.

ب- زيادة المساحات المزروعة قطنا والاعتناء بها اذ شجعت جميع مجالاتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ت- اعادة انتاج زيت البترول الى حالته الطبيعية ثانية بعد ان كان قد توقف منذ العام ١٩٣٩.

ث- انشاء جمعيات تعاونية لانتاج معلبات الفواكه المحفوظة.

ج- شروع البنك الزراعي الصناعي بتقديم القروض للمزارعين وكذلك تقديم وبيع الخدمات الزراعية الالية.

ح- المشاركة مع الشركة العراقية لانتاج الاسمنت وساعد في مشروع الزيوت النباتية.

خ- الاستفادة من الميزانية المخصصة من قبل الحكومة للمؤسسة العسكرية للعام ١٩٤٠-١٩٤١ لاستكمال مشروعات الري.

د- انشاء نقابات عمالية واجبار الملاك على بناء اكواخ لمزارعيهم.

كما حازت المؤسسة العسكرية على موافقة مجلس الوزراء بعد ان طالبته بان يجعل يوم ٦ كانون الثاني عطلة رسمية والاحتفال بعيد الجيش الفضي من كل سنة وتطلق فيه ٢١ اطلاقة مدفع اعتزازا بهذا اليوم التاريخي وابتهاجا بذكراه.(٢٧)

٨- انهاء المؤسسة العسكرية من الداخل

المفارقة الملفتة للنظر هنا ان المؤسسة العسكرية تمكنت من الرجوع للسلطة عام ١٩٥٢ وبقرار من الوصي وعلى الرغم من جميع الاحتياطات التي وضعها الوصي وبريطانيا، بهدف انهاء دورها الاجتماعي من ثلاث جهات:

الجهةالاولى– ان الوعي القومي والوطني لازال موجود في الشارع العراقي ويعول على المؤسسة العسكرية بانقاذهم من النظام وبريطانيا، لذا كان لابد ان تعود للسلطة وتثبت عمليا للمجتمع بانها مؤسسة تولت السلطة وبذات الوقت تقف ضد المجتمع، وبذلك سيفهم المجتمع ان المؤسسة العسكرية غير قابلة لموالاة جهة شعبية مهما كان توجهها، أي: عمدوا الى تسقيطها وزعزعت ثقة المجتمع بها.

الجهة الثانية– ان تخسر المؤسسة العسكرية جماهيرها وتفقد شرعيتها مما يتسنى للوصي اقالتها.

الجهة الثالثة– عندما تقوم بالافعال المرسومة لها سلفا من الوصي وبريطانيا ستنتهي حكومة العسكر الى الابد وتتشوه صورتها امام الجميع.لذا قامت حكومة العسكر بالاتي:[٢٨]

أ- قمع التظاهرات الطلابية في بغداد عام ١٩٥٢.

ب- منع المتظاهرين من التجمعات على اختلاف انواعها.

ت- تعطيل الجرائد في بغداد الاتية (الاتحاد الدستوري والاهلي والقبس والامة والنبأ ولواء الاستقلال والجبهة الشعبية ولاجهاد والعراق اليوم والسجل وصوت الشعب والحصون والافكار والوادي والاداء والعالم العربي واليقظة)، اما خارج بغدا فعطلت جرائد (صوت الفرات في الحلة والبريد والخبر في البصرة والمثال واللواء في الموصل وكذلك الاديب وفتى العرب ونصير الحق).

ث- فرض رقابة على الجرائد غير المشمولة بالتعطيل واخضاعها للفحص قبل النشر.

ج- منع الكتب الصادرة من خارج العراق وعند ضبطها يعاد ارجاعها الى مصدرها وتكون على نفقة المستورد.

ح- حرق الصحف والمجلات التي يتقرر منعها.

خ- عند ضبط اي صحيفة ممنوعة ترسل الى الى مديرية الدعاية العامة لاتلافها.

د- منع التجوال من الساعة السادسة مساء وحتى السادسة صباحا والمخالف يحكم بالسجن لمدة لا تزيد على ٣ سنوات وغرامة لا تزيد على ١٥٠ دينار.

ذ- بدأت الحكومة بعد اعلان الاحكام العرفية بحملات اعتقال واسعة شملت كافة الطبقات الاجتماعية، ووزراء سابقين ونواب وصحفيين وقادة احزاب ومثقفين وانصار حركات ومنهم محمد مهدي الجواهري.

لقد غاب دور المؤسسة العسكرية الاجتماعي منذ سقوطها في ثورة مايس، ولم تجد فرصتها المناسبة للعب دور اجتماعي ايجابي كما متوقع منها، اذ ان النظام الملكي والصراعات و الارادات الداخلية والخارجية عطلت الكثير. ويمكن ايجازها على النحو الاتي:[٢٩]

أ- تطور الاقطاع بين ١٩٣٢-١٩٤٦، اذ وسعت الحكومة الاستحواذ على الاراضي الزراعية من خلال تشريع قوانين لصالح رؤساء العشائر ورجال الطبقة الحاكمة وبهذا اضعفت قوة الفلاحين واصبحوا تابعين للملاكين قانونيا واقتصاديا.

ب- الصناعة التي لم تقم في العراق الا في ثلاث مؤسسات كبيرة ويسيطر عليها الانكليز وهي (ميناء البصرة، وسكك الحديد، وشركة نفط العراق).

ت- صناعة النفط التي لم تتفاعل مع حركة الاقتصاد بسبب استلاف العراق ما بين عامي ١٩٢٩- ١٩٣١، حصصه من واردات النفط مما جعلته غير قادر على مجابهة الشركة للحصول على اسعار معقولة تتناسب وقيمة النفط المستخرج.

ث- التجارة التي كانت تديرها بريطانيا وجميع رؤوس الاموال كذلك فاغلب المصارف كانت تدار من قبل بريطانيين فمجموع اعضاء غرفة تجارة بغداد كان (٢٢) عضوا (١٢) منهم بريطانيون و (٢) اوربيان و سبعة يهود وعراقيا واحدا، اما عدد الشركات الاجنبية حتى عام ١٩٥٧، كانت اكثر من (٢٢٥) شركة تهيمن على حركة السوق.

ثانياً- الدور السياسي: ثنائية الداخل /الخارج (الوطني /الاقليمي والدولي)

اتسم المجتمع العراقي في عقد العشرينيات من القرن الماضي بقوى شعبية متعددة، كانت ابرزها القوى الوطنية لتليها القوى القومية والقوى الاسلامية اضافة الى القوى والارادات الدولية، هذا قبل ان تتبلور وتتحول الى اتجاهات في عقد الثلاثينيات، الا ان القوى الوطنية والقومية كانت تطفو الى سطح المجتمع من دون غيرها، كما ان القوى الوطنية كانت تنظر الى المؤسسة العسكرية على نحو التشكيك والريبة منها، ومرجع تلك الريبة الى اعتقاد القوى الوطنية بان المؤسسة العسكرية مؤسسة من قبل الاحتلال البريطاني وليس من قبل الدولة العراقية وهذا بطبيعته يعزز من الاعتقاد بعدم وطنيتها، وبذات الوقت هو مبرر بان تقف ضدها وتصفها بانها مؤسسة تخدم الاحتلال ولا تخدم المجتمع العراقي، الا ان المؤسسة العسكرية العراقية ومن خلال

جملة من الاسباب استطاعت ان تكسر ذلك الحاجز وتحول الشك والريبة تجاهها الى اطمئنان وثقة وتجسير علاقة ايجابية بينها وبين القوى الوطنية. ومن تلك الاسباب هي:[٣٠]

١- ضم العديد من الضباط الذين يحملون مبادئ وطنية.

٢- معاداة بريطانيا للكثير من الضباط ومعاقبتهم بقطع رواتبهم.

٣- التنصل من الوعود التي تقطعها بريطانيا للمؤسسة العسكرية.

٤- عدم محاسبة المؤسسة العسكرية لمعظم الضباط المنتمين لجمعيات سرية والتي تطالب بالتحرير والاستقلال.

٥- برهنت المؤسسة العسكرية عن صدق علاقتها عندما ذهبت الى كربلاء لتقف مع الحركة الوطنية بوجه السيطرة البريطانية.

١ – الكتل السياسية في الجيش (الكتلة القومية)

الا ان تلك الاسباب لم تصمد طويلا، اذ ان اول الخروقات التي ارتكبتها المؤسسة العسكرية العراقية على مستوى السياسة حدثت عندما شكلت كتلة سياسية من قبل ضباط عسكريين من داخل المؤسسة العسكرية، في الوقت الذي كان يحظر مزاولة اي نشاط سياسي داخل المؤسسة العسكرية، وعرفت باسم (كتلة الضباط القوميين) عام ١٩٢٧ وابرز قادتها (صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد)، اذ ان تشكيل كتلة سياسية داخل مؤسسة رسمية ملتزمة بالحياد هو مؤشر واضح على خروجها عن حياديتها المهنية. اذ ان ابرز ضابطين للكتلة القومية اصبحا معلمين في مدرسة الاركان، ومن خلال موقعهما استطاعا الاتصال بالضباط وكسبهم حتى ان بعض الضباط اخذوا يحضرون الاجتماعات التي يقيمها بعض النواب ليتداولوا فيها الامور السياسية، وعلى الرغم من العقوبات التي اصدرها وزير الدفاع ضد الضباط الذين يتدخلون في السياسة الا ان ذلك لم يمنعهم من الاستمرار في الامور السياسية، واصبح عملهم اما بشكل علني رسمي من خلال المشاركة في الانتخابات النيابية ودخول المجلس النيابي بعد الاستقالة من الجيش او المشاركة في عضوية الاحزاب من دون ترك الجيش، وذلك الخرق العلني ادى الى زيادة عدد التنظيمات السياسية في المؤسسة العسكرية، وهذا الامر ساعد على تدخل الجيش في شؤون الدولة الا ان التنظيم الاقوى لكتلة الضباط القوميين، بل ازداد نشاط الكتلة لتنشأ كتلة سياسية

بتنظيم مدني في المجتمع لتؤسس مؤسسات اجتماعية متعددة.[٣١] وبما ان هذه الكتلة السياسية بتنظيم مدني تاخذ توجيهاتها من قبل الكتلة القومية، فيعني ان الاتجاه القومية ذا الفكر العسكري اخذ بالنزول الى الشارع، وهي بداية او خطوة نحو تعسكر المجتمع بطريقة سياسية وبلباس مدني وبقي يخفت ويظهر بصور متعددة وتسميات وتشكيلات مسلحة حتى عام ٢٠٠٣.

ومن الاسباب التي ادت الى ظهور الكتلة القومية. كانت على النحو الاتي:[٣٢]

أ- عدم التزام بريطانيا بتنفيذ وعودها بتقوية الجيش العراقي وتسليحه.

ب- الوقوف بوجه السياسات البريطانية التي تحاول اعاقة تطور الجيش المتاتية من داخل القوات المسلحة.

ت- ثبوت صحة التوقعات حول مستقبل العراق الاقتصادي اثر بروز النفط فيه، وهذا يعد عاملا يدعم قوتهم العسكرية في المجال السياسي لقيادة البلاد.

ث- عدم ترشيح العراق من قبل بريطانيا لدخول عصبة الامم.

ج- زيادة البعثات العسكرية البريطانية، مع مزيد من الصلاحيات للمفتش العام البريطاني.

ح- مساندة بريطانيا للقبائل بالوقوف بالضد من قانون التجنيد الاجباري.

خ- احتفاظ بريطانيا بقوة جوية وفوجين من قوات الليفي الاشورية.

ان ابرز الادوار السياسية التي لعبتها المؤسسة العسكرية العراقية في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات هو السعي الدؤوب نحو تأهيل العراق للدخول الى عصبة الامم، اذ حاولت ان تشق طريقا خاصا بها لتحقيق غايتها، ولم يك امام المؤسسة العسكرية الا التقدم نحو اقرار قانون التجنيد الاجباري من قبل البرلمان والذي بقي معطلا منذ عام ١٩٢٣، ليكون هو المنفذ الرئيس لتحقيق الاستقلال للدولة العراقية. الا ان بريطانيا رفضت ذلك القانون واقترحت استبداله بمشروع للتجنيد قائم على اساس التطوع ويحقق نفس الاهداف المتوخاة من التجنيد الاجباري، وبالمقابل تقدم بريطانيا مساعدات لتلك القوات شريطة ان يتبعوا مشورتهم، كما يتم تقديم مساعدات للحكومة ودعمها، فضلا عن مساعدات تخص الجيش العراقي من تشكيل وتدريب وتسليح، وعلى الرغم من تلك المغريات المقترحة لم توافق المؤسسة العسكرية على استبدال القانون باخر.[٣٣] لذا اندفعت بريطانيا لعقد اتفاقية ترسم من خلالها دور الجيش فأناطت مسؤولية الدفاع الخارجي بها والحماية الداخلية مرتبطة بالجيش العراقي مبررة ذلك ان الجيش العراقي غير قادر على مجابهة

اي عدوان خارجي وعززت ذلك بالعامل الاقتصادي اذ خصصت مبلغا بسيطا للجيش كراتب شهري يصل الى (لك ربية) للسيطرة عليه، الا ان التوسعة المستمرة للجيش والمطالبات المتزايدة بتحمل المؤسسة العسكرية مسؤليتها اضطرت بريطانيا في عام ١٩٣٠، عقد معاهدة ثانية لتلغي الاولى ولم تختلف عنها الا بفارق واحد وهو تحمل العراق مسؤولية الدفاع الخارجي وحفظ الامن الداخلي مع بقاء الاحتفاظ بمصالح بريطانيا في العراق ومع كل ذلك لم تساند او تساعد بريطانيا الجيش العراقي وابقته ضعيفا تحت امرتها ومشورتها الا ان الدراسات كشفت عام ١٩٣٢، بان التركيبة العسكرية للجيش العراقي قوية وهي قادرة على تحمل مسؤوليتها بالدفاع عن العراق وهذا الامر فتح الطريق امام العراق لدخول عصبة الامم عام ١٩٣٢، وليسجل بذلك بانه اول دولة عربية دخلت عصبة الامم.[٣٤] ولازمه ان اصبح العراق من اوائل الدول العربية التي تخلصت من الاحتلال الاجنبي.

كما ان دخول العراق الى عصبة الامم يعني انه نال الاعتراف به كدولة مستقلة تقوم بمهامها وتعالج شؤونها الدخلية والخارجية، مما يعني انكفاء الادارة البريطانية وتقهقر قرارها في الشأن العراقي الى حد كبير، لذا افضى ذلك الاستقلال منذ بداية عقد الثلاثينيات حتى نهايته الى تطورات على مستويين وهما:

المستوى الاول- تطور الجيش العراقي ونمو دوره

قامت المؤسسة العسكرية العراقية ولاول مرة في تاريخها في عام ١٩٣٥ بمناورات عسكرية بإشراف رئيس اركان الجيش، وهذه المناورات لرفع معنويات الجيش ودخوله في مخاضات عسكرية متقدمة اكثر من مجرد وحدات للحماية، كما زادت مخصصات وزارة الدفاع، اذ شكلت القوة الجوية واصبح الجيش اربع فرق واخذ عنوانات وتشكيلات ورتبا عسكرية جديدة وقسم الى اربعة اماكن: الاول- آمر للمنطقة الجنوبية يقود الفرقة الاولى ومقرها بغداد، والثاني- آمر للمنطقة الشرقية يقود الفرقة الثانية ومقرها كركوك والثالث- آمر للمنطقة الشمالية ومقرها الموصل وترتبط بالفرقة الثانية والرابع- آمر منطقة الفرات ومقرها الديوانية وترتبط بالفرقة الاولى، وفي ١٢/ حزيران/ ١٩٣٥، اردفتها بتنفيذ قانون الدفاع الوطني رقم (٩) لسنة ١٩٣٤، والذي يقضي بوجوب الالزام للجميع بالخدمة الاجبارية، وعلى الرغم من ان هذا القانون واجه معارضة كبيرة وشديدة من القبائل ومن علماء النجف والاقليات في العراق، لكن تلك المعارضة لم تجدِ نفعا

فالقانون سرى مفعوله واستقطب الكثير من ابناء المجتمع العراقي.[٣٥] اذ وصل عدد الضباط في الجيش العراقي الى (١٨٠٠) ضابط و (٤٥,٠٠٠) ضابط صف وجندي، و(١٣,٠٠٠) حيوان، وقواته المحاربة تتألف من (٤٢) فوج مشاة و(٢١) بطرية مدفعية ومجموع اربع كتائب خيالة، وعدة اسراب جوية، واربع بواخر نهرية، وصنوف فنية وادارية اخرى.[٣٦] وكانت تشكيلاته تتالف من الاتي:[٣٧]

أ- اربع فرق مشاة وفرقتان كاملتان بمدفعيتهما وهندستهما ومخابراتهما.

ب- قوات آلية سيارات ودبابات ومدرعات ومدفعية.

ت- الخيالة وتتالف من لواء يحتوي ثلاث كتائب وخيالة الحرس الملكي وسرايا خيالة ثلاث فرق.

ث- الحرس الملكي وفوج الحراسة.

ج- القوة الجوية وتتالف من اربع اسراب مختلفة الاغراض.

ح- قوة الحدود المتالفة من ثلاث افواج مشاة وثلاث بطريات مدفعية.

خ- القوة النهرية وتتالف من اربعة مراكب.

د- بطرية مقاومة طائرات.

ذ- استمرار التجنيد لعام واحد (١٢,٥٠٠) جندي وبلوغ الاحتياط للعام الواحد (٧٥٠٠).

ر- العتاد الاحتياطي لجميع الصنوف مع معمل لصنع الاسلحة المختلفة، وثاني لصنع القنابل المدفعية وورش كاملة لمختلف الصنوف الفنية والالية.

بذات الوقت تعاملت النخبة العسكرية مع مفردات التحرر والحركة الديمقراطية في البلاد بشكل ايجابي باعتبارها مظهر من مظاهر الحياة الديمقراطية وميدان من ميادين الحياة الاجتماعية والسياسية، اذ اسهمت النخبة العسكرية بتأليف وتأسيس معظم الاحزاب السياسية العراقية فلا تكاد تخلو اي هيئة تاسيسية لاي حزب وخاصة في حقبة الثلاثينيات من عضو او اكثر من النخبة العسكرية العراقية، كما اكدت النخب العسكرية على اهمية الاحزاب في جمع الامة وبلورتها لان الدستور قائم على اسس ديمقراطية، بل دعت النخب العسكرية الى دمج الاحزاب في هيئة واحدة تفاديا للتناحر الحزبي، وبذا كانت النخبة العسكرية سباقة بالمطالبة بتاسيس احزاب سياسية في العراق تكون ذات فاعلية ايجابية بين صفوف المجتمع العراقي.[٣٨]

المستوى الثاني– تحديد وتبلور القوى السياسية في ثلاثة اتجاهات رئيسة، وتتمثل بالاتي:[٣٩]

الاول– الاتجاه القومي: الذي يؤكد على المشروع العروبي، اذ يعد العراق جزءا من الامة العربية ويدعو الى الوحدة الشاملة، اذ تمثل هذا الاتجاه بنادي المثنى وحركة الضباط الاحرار الاربعة وتوج اخيرا في ياسين الهاشمي.

الثاني– الاتجاه الوطني: الذي يؤكد على وجوب ان يكون العراق للعراقيين ويضم الديمقراطيين والمستقلين والذين التفوا حول الحزب الوطني من جماعة جعفر ابو التمن وحزب النهضة من جماعة امين الجرجفجي والذي تطور الى جماعة الاهالي عام ١٩٣٢، وتوج اخيرا بانقلاب بكر صدقي.

الثالث– الاتجاه الاسلامي: الذي بقي دوره ضعيفا جدا بسبب ما لحقه من ارهاصات ثورة العشرين.

٢– صراع الكتل السياسية العسكرية

برز الاتجاه الوطني كند للاتجاه القومي لما يحمله من فكر واهداف يرنو الى تحقيقها، اذ كان بطبيعته يتعارض مع الفكر والاهداف القومية، واول ظهور له كان متمثلا بالقضاء على حركة النساطرة على يد بكر صدقي. وقد ادى ذلك الانتصار الى ظهور كتلة سياسية في الجيش عرفت بكتلة بكر صدقي السياسية ليلتف حولها الكثير، وهذا الحدث يعد الاهم في تاريخ المؤسسة العسكرية منذ ولادتها حتى ذلك التاريخ، لأنه رفع من شأن المؤسسة العسكرية العراقية التي تعتبرها بريطانيا قوة ثانوية بعد قوات الليفي، وبذات العام بادرت المؤسسة العسكرية بقصف معسكر القوة الجوية للملكية البريطانية في الموصل بالقذائف والمدفعية واصبح المناخ السياسي ليس مهيأً لقبول الجيش كقوة حاسمة في الجهد العسكري فحسب، بل في الاوضاع السياسية وتطوراتها، وهذه الانتصارات جعلت من الجيش مركز قوة لاستقطاب من يعمل في المجال السياسي، وكان لابد من ان تتأثر القوى السياسية في الجيش بهذه الاوضاع، لان هذه القوى اخفقت قبل ذلك في القضاء على النساطرة لتبرز المؤسسة العسكرية بانها مركز الدولة التي تمارس اللعبة السياسية لحسم وضعها الحرج في اية لحظة، وترتب على ذلك ان يصاغ النظام

السياسي بصياغة جديدة اهمها تدخل المؤسسة العسكرية (الاتجاه الوطني) بصنع القرار السياسي في العراق.[٤٠]

ولاجل ان تثبت المؤسسة العسكرية من موقعها كان لزاما عليها ان تضع موانع ضد من يحاول زلزلتها، ولعل المؤسسة العسكرية كانت على علم ان عدوها الاول اصبح داخليا (الاتجاه القومي)، ولابد ان تعد العدة لمواجهته، لذا اتجهت الى مد جسور لها مع اطراف اخرى وصلت الى رئيس الدولة من جهة، والى المجتمع العام من جهة اخرى، لتعسكر الجميع وتحكم قبضتها، واول من قصدته هو الملك غازي والذي يتمتع بحس وطني الى حد اقرب منه الى الروح القومية، كما ان لديه نشاطات عسكرية نتيجة نشأته العسكرية. لذا ارتبطت المؤسسة العسكرية بالملك غازي واصبحت لها صلة مباشرة به، كما اسندته بجميع تحركاته لانها تعلم ان الملك لا يرفض لها طلبا.[٤١]

اتجهت المؤسسة العسكرية الى الشق الثاني (المجتمع) ووضعت خارطة طريق لعسكرته من دون اثارت مشكلات ضدهم، او ربما تعيق تحركهم من قبل الاتجاه القومي فاوعزت الى الملك بان يتخذ خطوة اولى نحو ذلك. فقام الملك بتشريع نظام الفتوة رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٥، لتدريب الشباب على حمل السلاح لاجل تحقيق الوحدة العربية فيما بعد، وهذا الفعل اربك بريطانيا فتحركت للحد من تصرفات المؤسسة العسكرية والملك عن طريق ياسين الهاشمي الذي شكلت حكومته معادلة جديدة في الدولة للحد من تدخل المؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي.[٤٢]

وبطبيعة الحال فان انعدام الثقة بمجموعة كبيرة تمثل المؤسسة العسكرية، فضلا عن اهم عنصر في الدولة وهو الملك، وما ترنو اليه يفضي الى ردة فعل مساوية لها في القوة او اكثر منها ومعاكسة لها في الاتجاه، فالاجراءات التي يجب ان تتخذ ينبغي ان تكون مؤمنة وحازمة وغير قابلة للتشكيك، والهدف منه ارجاع المؤسسة العسكرية الى وضعها الطبيعي الذي وجدت من اجله، وهذا ما فعلته حكومة ياسين الهاشمي والتي تمثل الخط القومي من خلال سعيها الى عودة المؤسسة العسكرية الى وضعها الدستوري، وان لا تتعدى دورها باقصاء اي طرف.

٣- كتلة بكر صدقي العسكرية (الاتجاه الوطني)

ان اسقاط الحكومة بهذه الطريقة هو مؤشر واضح على ان السلطة انتقلت من المدنية الى السلطة العسكرية، ولازمه تمكن المؤسسة العسكرية من صناعة القرار السياسي بشكل مباشر من خلالها فقط، وما يؤيد هذا المؤشر هو حصر منصب وزير الدفاع بيد بكر صدقي ولا يحق لاحد التدخل فيه، وباتت الدولة بيد المؤسسة العسكرية، كما ان هذا الانقلاب بدل ان ينميها ويطورها اودى بها، لان الطريق الذي سلكته لم يك طريقا دستوريا، لذا اصبحت في وضع حرج فهي غير قادرة على ادارة السلطة الا عن طريق القوة العسكرية والتي ستنقلب ضدها بيوم ما، وكما ستكشف الاحداث لاحقاً.

اصبحت المؤسسة العسكرية بقيادة (بكر صدقي) فيما بعد المسؤولة عن تسيير امور الدولة وتفرض رأيها على المسؤولين وتصدر الاوامر من دون الرجوع الى مجلس الوزراء او الوزير المختص، وتدخلت في الانتخابات وحدت من العمل السياسي ومارست عملية الاغتيال السياسي للعديد من مناوؤيها، كما عملت على ابعاد العناصر القومية والوطنية من الجيش واضعفت دوره في الساحة القومية من خلال عقد ميثاق (سعد آباد بين العراق وايران وتركيا) ومعاهدة رسم الحدود بين (العراق وايران) في ٤ تموز ١٩٣٧، والتي تنازل العراق بموجبها عن جزء من شط العرب لقاء اعتراف ايران بالحدود بين البلدين في حين ان القانون الاساس للدولة العراقية لا يجيز التنازل عن اي شبر من ارض العراق لاي سبب كان.[٤٣] فضلا عن ملاحقة تنظيم عسكري شيوعي وجد داخل المؤسسة العسكرية منذ عام ١٩٣٥، مع تشكيل لجنة عسكرية له عام ١٩٣٦، للاشراف على خلايا التنظيم، اذ تم اعتقال (٦٥) ضابط صف وجنديا منهم واعدام اخرين، كما حكمت على (زكي خيري) وزملائه من مسؤولي التنظيم العسكري المدنيين بالحبس سنتين وسنتين مراقبة.[٤٤]

تلك المؤشرات تكشف عن الدور السياسي المنفرد للمؤسسة العسكرية والتي افضت الى نظام دكتاتوري تقوده، وان كان شكل النظام العام ديمقراطي تقليدي يتضمن مجلس امة ومجلس اعيان، الا ان الدور الذي لعبته المؤسسة التي يقودها بكر صدقي تكشف من خلال خطواتها انها متسلطة على الدولة وقرارتها السياسية وتجر العراق نحو علاقات ليست لها صلة لا بالدول العربية ولا ببريطانيا وحلفائها، فضلا عن ممارسات شخصية عادت سلبا على المؤسسة العسكرية كقيامه بقتل جعفر العسكري وتشريد الكبار والرموز التي تمثل العائلة المالكة، وبهذه الاسباب

وبمجملها خطط ضباط من الجيش العراقي الكيفية التي يتم بها قتل بكر صدقي ووضع حد للمؤسسة العسكرية ولعل وراء ذلك المخطط بريطانيا وليس الاتجاه لقومي لانهم كانوا بوضع ضعيف جدا بسبب ما تلقوه من بكر صدقي، اذ اقدمت مجموعة من الضباط بتكليف عسكريين بقتله وتمت تصفيته في القاعدة الجوية في الموصل بتاريخ ١٩٣٧/٨/١٠.[٤٥]

٤- انحسار دور المؤسسة العسكرية بالشأن السياسي

لم يحاول بكر صدقي ان يقضي على الدولة والمؤسسة العسكرية فقط، بل انهى ثقة الاتجاهات الاخرى والتيارات المجتمعية بالاتجاه الوطني، فضلا عن انعدام الثقة بالاتجاه القومي. لذا جاءت حكومة جميل المدفعي والتي تمثل سياسة الوسط لتنهي الصراع العسكري في العراق من جهة، وتحافظ على كيان الدولة من جهة اخرى، اذ اخذ على عاتقه التزام سياسة الوسط (السياسة الوطنية)، وقام باخذ تعهد من قادة الجيش ورجال السياسة بعدم زج الجيش في الحياة العامة وفي المقابل سيقوم بدوره في نسيان احقاد الماضي، لذلك لم يقتص من جماعة بكر صدقي وقام بتشجيع الاتجاه اللاقومي. لذلك سعى الى حصر اعمال الجيش العراقي بالواجبات الوطنية الملقاة على عاتقه مع اتخاذ التدابير الفعالة لتقوية روح الجندية وفق هذا الاساس.[٤٦] وهذا يؤشر على ان الحكومة بـ(سياستها الوسطية) كانت تهدف للوقوف بوجه الخروقات التي تقوم بها المؤسسة العسكرية والتي تتداخل مع مواقف رجالات السياسة في العراق، ولكي تحقق الحكومة سياستها اعتمدت الاجراءات المذكورة انفا، الا ان الاجراءات كانت تحمل اخطاءً عديدة، تتمثل في طياتها بالاتي:

أ- اخذت الحكومة تعهدا من قادة الجيش والسياسة بعدم التدخل بعمل المؤسسة العسكرية لكن من دون ضمان للعودة.

ب- ان عدم الاقتصاص من جماعة بكر صدقي سيؤلب الاعداء ضد الحكومة عموما والمؤسسة العسكرية خصوصا، وبهذا ستقوم المؤسسة العسكرية (الاتجاه القومي) بتصفية مناوئيها وتقع المؤسسة العسكرية بمشكلة اخرى.

ت- شجعت الحكومة الاتجاه اللاقومي ولا تقصد به الاتجاه الوطني بل الاتجاه المعتدل والمخلص من الوطنيين الذي انخدعوا بقيادة بكر صدقي، وهذا الامر بطبيعته سيظهر

للمؤسسة العسكرية ثلاثة اعداء: (الاتجاه القومي، الاتجاه الوطني المناصر لبكر صدقي، الارادة البريطانية).

ث- التقت مصالح الاعداء معاً، مما رجح عودة المؤسسة العسكرية بكافة توجهاته الى التدخل بالشأن السياسي مرة اخرى.

ج- بدل ان يتم تطهير الجيش من الداخل للمحافظة عليه سعت الحكومة الى تطهيره من الخارج ولازمه ان الصراع بات مؤجلا.

ح- اقدمت الحكومة على شق المؤسسة العسكرية بغرض السيطرة عليها مما تسبب في تعميق الهوة العسكرية وتعاظم دورها السياسي.

من جانب اخر وفي ذات السياق، سعى وزير الدفاع (صبيح نجيب) الى شق الجيش العراقي الى معسكرين لإقامة توازن يمكنه من السيطرة عليه: معسكر يمثل الاتجاه الوطني، والاخر يمثل الاتجاه القومي. لذا تطورت اوضاع الجيش السياسية الى حد كبير حتى عادت استخداماته لأغراض ثانوية وصلت الى الاغتيال الشخصي، ففي تاريخ ٥/ ٣ /١٩٣٩، اعلنت الحكومة الاحكام العرفية، بسبب اكتشاف مؤامرة تستهدف قلب نظام الحكم والمجيء بعبد الاله ملكا بدل غازي، وتم اعتقال حكمت سليمان ومجموعة كبيرة من الضباط.[٤٧] يعد تكرار اعلان الاحكام العرفية من قبل الحكومات العراقية في حقبة الملك غازي لمرات عديدة وقياسا بمثيلاتها منذ تاسيس الدولة العراقية حتى عام ١٩٥٨، مؤشراً على ان المؤسسة العسكرية كانت باوج قواها من حيث تدخلها السياسي، سواء اكان بصنع قرار سياسي مباشر منها، ام تقف معرقلة امام عمل الحكومة ام اقالتها في كثير من الاحيان.

وبدل ان يكون تقسيم المؤسسة العسكرية الى شقين حلا للحد من تصرفاتها، فتح الباب بوجه الحكومة ومواجهتها بشكل صلب، اذ ان تمحور جهة في شق من الشقين يعني انها استجمعت قواها واصبحت تمثل قوى ضاغطة على الحكومة، واول امر اتجهت له هو المطالبة باقالة حكومة (جميل المدفعي) لان حكومته تمثل الحامية لانصار بكر صدقي، فضلا عن السياسات المتبعة بعدم تشجيع الاتجاه القومي. لذا قرر رئيس اركان الجيش صلاح الدين الصباغ والعقيد فهمي سعيد آمر القوة الالية مع ضباط الكتلة القومية وضع الجيش تحت اهبة الاستعداد للتحرك نحو دخول بغداد في حال لم تستقل حكومة المدفعي، وتم ذلك بارسال طلب الى الملك غازي

بتنحي الهاشمي عن المنصب واستبداله بشخص اخر، وفعلا وافق الملك واضاف قائلا للجيش (ان حركتكم طعنة نجلاء للدستور ولكننا نرجو ان تكون الاخيرة).[٤٨] خطاب الملك يؤشر الى ضعف الدولة والحكومة امام الجيش، اذ يتضح ان القرار بيد المؤسسة العسكرية (الاتجاه القومي).

٥- كتلة القوميين العسكرية (الاتجاه القومي)

لقد لعبت المؤسسة العسكرية (الاتجاه القومي) دورا ثانيا، اذ تدخلت في العملية السياسية بارغام جميل المدفعي على الاستقالة واستبداله بنوري سعيد بتاريخ ١٢/٢٥/ ١٩٣٨، الا ان نوري سعيد مارس سياسة ذات طابع دولي، اذ قام بقطع علاقات العراق الدبلوماسية مع المانيا لمناصرة بريطانيا.[٤٩] مما دعا بالاتجاه القومي العسكري ان يجبره على الاستقالة، وتم تكليف رشيد عالي الكيلاني بالوزارة، ولكي يحكم القوميون سيطرتهم على السلطة قاموا بتشكيل الحركة العربية السرية وضمت فيها العسكريين والمدنيين القوميين ومنهم الحاج امين الحسيني مفتي القدس ورشيد عالي الكيلاني وصلاح الدين الصباغ وغيرهم، واهم ما قرر في الحركة هو مواجهة بريطانيا، يظهر من تلك الاستقالات ان الاتجاه القومي يريد تنفيذ منهاجه القومي/ العسكري لا منهاج الحكومة- الدولة.

ان هذا التطور كان سببه ان المؤسسة العسكرية بخطها القومي لم توافق على سياسة نوري سعيد الذي قام بقطع علاقاته مع المانيا في بداية الحرب العالمية الثانية، كما قام بتقديم فرقتين عسكريتين للمشاركة في الحرب مع الحلفاء لذلك انقسمت المؤسسة العسكرية الى معسكرين الاول- يضم الموالين لبريطانيا، والثاني- يضم الوطنيين والقوميين المناوئين لبريطانيا، اذ طالبت هذه المجموعة بالوقوف على الحياد من الحرب، لانها ارادت الحصول على مكاسب اجتماعية واقتصادية وعسكرية لتطوير الاوضاع في العراق، وبذا نجح المعسكر الثاني باقالة نوري سعيد وتنصيب رشيد عالي الكيلاني بدلا عنه.[٥٠]

مهدت بريطانيا لاقالة حكومة الكيلاني، اذ قدمت طلب الى الحكومة العراقية بقطع علاقاتها مع ايطاليا الا ان الاتجاه القومي رفض ذلك، وهذا الموقف السلبي فتح الطريق امام الملك للضغط على حكومة الكيلاني بالاستقالة.[٥١] وشكلها بدلا عنه (طه الهاشمي) بطلب من الوصي بتاريخ ١٩٤٠/١/٣١، اذ قام بتفتيت وحدة العناصر القومية منها: نقل العقيد كامل شبيب الى

الديوانية وغيره من الضباط القوميين، مما اشعرهم بانهم مستهدفون وسينهون في الاخير.[٥٢] لذا اعلنت المؤسسة العسكرية التمرد، اذ سارت القوات العسكرية قوات (العقداء الاربعة) الى بغداد عام ١٩٤١، لاسقاط الحكومة وعلى اثرها هرب الوصي من بغداد، لكن المشكلة الاخرى ان هروب الوصي يعني غياب السلطة الدستورية العليا.[٥٣]

لذا قام قادة الجيش والسياسة بتشكيل (مجلس الدفاع الوطني) لتمشية امور البلاد وقرر المجلس تكليف الكيلاني بتاليف الوزارة المسماة بـ (حكومة الدفاع الوطني) وخلع الوصي وتنصيب (الشريف شرف) بدلا عنه.[٥٤] ان استبدال ثلاث حكومات في غضون اشهر يكشف عن قوة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الدولة العراقية – ليس فقط في هذه المدة بل المدة الممتدة في عقد الثلاثينيات والتي اسقط العسكر فيها (١٢) حكومة– كما انه يؤشر الى ان المؤسسة العسكرية مازالت مستفحلة من خلال رضوخ الملك لاوامرها باقالة حكومة واستبدالها باخرى، كما ان اتيان المؤسسة العسكرية برشيد عالي الكيلاني الشخص المتناغم فكريا مع الاتجاه القومي يعد البوابة التي من خلالها ستعود المؤسسة العسكرية للانقضاض على السلطة مرة اخرى، لكن هذه المرة ستدفع المؤسسة العسكرية الثمن الباهظ، اذ فتحت الباب لتدخل عسكري بريطاني لاسقاط حركة مايس واحتلال بغداد.

ان وصول الاتجاه القومي بهذه الطريقة الى السلطة، بل الى قيادة الدولة العراقية، من دون ان يواجه اية معارضة من داخل العراق، يعني انها اصبحت تمثل دولة عراقية مستقلة ومختلفة عما انشأتها (بريطانيا)، وذلك الاستقلال يحمل ثلاث رسائل لبريطانيا:

الاولى– خسران بريطانيا لاهم دولة تمثل مصالحها الاقتصادية.

الثانية– سينضم العراق الى حلف دول المحور بحسب المعطى الاول لسياسة حكومة رشيد عالي الكيلاني بانشاء علاقة ايجابية مع ايطاليا، وهذا بطبيعته سيؤدي الى ان تواجه بريطانيا عدوا جديدا.

الثالثة– خلع الوصي بهذه الطريقة (الاكراه العسكري) يعني ان المؤسسة العسكرية مستعدة لمواجهة بريطانيا عسكريا.

٦– الاسباب الرئيسة لتدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي

من العوامل الرئيسة التي ادت الى تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي العراقي ما بين عامي ١٩٣٢- ١٩٤١. تكمن بالاتي:[٥٥]

أ- شكل الحكم ديمقراطيا في الظاهر فقط، اذ كانت السلطة التشريعية خاضعة للسلطة التنفيذية.

ب- المناصب الوزارية اغلبها اصبحت بيد من يرتبط مصيرهم بالادارة البريطانية.

ت- لدى ضباط الجيش مطالب خاصة تمثل جزءا من مطالب القوى الوطنية الشعبية، فقد كان محروما من حق الانتخاب، فضلا عن ادارة الجيش التي كانت تقع بيد من يقف حائلا من دون تطويره.

ث- اضطراب الحياة السياسية، اذ كانت تسقط بمعدل يزيد عن خمس وزارات في السنة.

ج- افتقار الحياة السياسية لحزب جماهيري شعبي يتولى قيادة الحركة الوطنية.

ح- شعور ضباط الجيش بان السياسيين يتامرون عليهم لكي يقوموا بقمع الثورات.

خ- ازدياد قوة ضباط الجيش بعد القضاء على حركات التمر في العراق، اذ اصبح المجتمع ينظر اليهم بتقدير شديد.

د- تمادي وزارة ياسين الهاشمي في كبت الحريات ومصادرة الصحافة واضطهاد خصومها السياسيين.

ذ- مقارنة الحالة السياسية السيئة في العراق ومقارنتها بجيرانها (ايران وتركيا) التي حكمها العسكر وقام باصلاحات ايجابية.

فضلا عن ان الحكومة بشكل عام والنخب المالكة بشكل خاص اصبحت مدينة للجيش في بقائها، وبما ان الجيش هو نتاج الشعب والطبقات المسحوقة خاصة فقد تبلورت لديه حقيقة ان النخب غير مؤهلة لادارة اية حكومة وانها مجرد سارقة لحق الشعب، لذا وجد نفسه في الصدارة وتقع عليه مهمة ابعاد هذه الطغمة عن مسرح السلطة.

٧- سياسة بريطانيا تجاه المؤسسة العسكرية

بعد القضاء على حركة مايس عام ١٩٤١، اتبعت بريطانيا سياسة مخالفة لكل السياسات القديمة التي اتبعت لتحديد دور الجيش ومنعه من التدخل في الشان السياسي، اذ قامت باضعافه من خلال اتباع اليات محددة للسيطرة عليه للابد ومن دون رجعه. والالية كانت كالاتي:

أ- اعتقال عشرين ضابطا من كبار القادة.

ب- تحويل الفوج الثالث من كل لواء الى كادر اداري.

ت- الغاء التجنيد الاداري في بعض المناطق.

ث- وضع خطة لتقليص كيان الجيش الفعلي وذلك من خلال اعادة الضباط المستشارين البريطانيين، وهؤلاء قد اشتهروا بنزعتهم الاستعمارية ليسيطروا على الجيش، وبما ان الغاء الجيش مهمة متعذرة قاموا باخلاءه من القيادات الكفؤة وابقوا على هيكله فقط.

ج- تم اخراج (٢٨٧٩) عسكريا اغلبهم من الضباط والقادة الذين يألفون العمود الفقري للجيش.

ح- غض النظر عن المتخلفين وفسح المجال للمتطوعين بترك الخدمة في الجيش.

خ- الغيت فرقة كاملة.

د- اغراق معسكر الرشيد.

ذ- تطبيق سياسة سلاح بلا عتاد.

ر- وجود جهاز حربي تنقصه الادامة من خلال زيادة الاحتياط.

اما من جانب الوصي الذي رجع بأمر بريطاني والذي يمثل النظام الملكي فكانت سياسته تجاه المؤسسة العسكرية قاسية هي الاخرى. اذ احال مابين عامي ١٩٤١-١٩٤٢، (٣٢٤) ضابطا على التقاعد، وفي ١٩٤٨ اخرج (١٠٩٥) ضابطا من الخدمة قبل بلوغهم سن التقاعد، واصبح الجيش في حالة يرثى لها، ومنعت الشرطة من المساعدة في ملاحقة الفارين من الخدمة العسكرية، وافتقارها الى الدعم اللوجستي وغيره مما سبب لها نقص في الخبرة والقيادة.[٥٦]

لو اقتصرت بريطانيا على جميع الاليات المتبعة لتحديد واضعاف دور الجيش من دون الالية الرابعة لتمكنت من السيطرة عليه واضعافه الى حد كبير، الا ان النقطة الرابعة مثلت تحديا قوميا ووطنيا، اذ ان تغييب قيادات الفكر القومي لا يعني بالضرورة تغييب الفكر ذاته، لذا فتواجد المستشارين البريطانيين في الجيش سينتج صداما ويمهد لخلق مشكلات كبيرة كون ان وجودهم

على اقل التقادير يصطدم بالشعور الوطني الذي يتحسسه الضابط والجندي العراقي لوطن مستقل واحد، ولعل بريطانيا شعرت به فيما بعد، لذلك حاولت القضاء عليه بطريقة اخرى. لذلك شجعت بريطانيا الدول العربية على التدخل المسلح في فلسطين بعد انسحاب قواتها في ١٥ ايار عام ١٩٤٨، بغرض مشاركة الجيش العراقي لاحجام دوره اكثر لا لاجل العرب او العراقيين انفسهم بل لامر اخر، ففي بيان رسمي رفعه الميجر الجنرال (رنتن) رئيس البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية لدى الجيش العراقي الى الحكومتين العراقية والبريطانية مؤكدا فيه بلوغ الجيش العراقي الكفاءة، اذ اصبح الجيش بغنى عن البعثة ووافقت الحكومة العراقية لانها تريد الخلاص من النفوذ البريطاني على الجيش، ووافقت الحكومة البريطانية لانها تريد زج الجيش العراقي لاحقا بحرب غير متكافئة مع الصهاينة للقضاء عليه وتحقيق وطن لليهود يدوم الى امد بعيد.[٥٧] الا ان زج الجيش العراقي بحرب غير متكافئة قدم فرصة للمعارضة وللضباط الوطنيين للتكتل وتشكيل خلايا سرية منظمة تهدف الى اسقاط النظام الملكي.[٥٨] والتي تبلورت فيما بعد باسم (الضباط الاحرار).

٨- انقلاب المؤسسة العسكرية على نفسها

يبدو ان السياسات البريطانية وكذلك توجهات النظام الملكي ساهمت في اضعاف الجيش من خلال زجه بحرب فلسطين وغيرها غير مجدية في منع الجيش من التدخل في السياسة، بعبارة اخرى ان منع الجيش من التدخل في السياسة على مر تاريخه كان يقوم بفرض حظر عليه من خارج المؤسسة العسكرية وليس من الداخل، وبما ان تدخله بالغاء معاهدة برتسموث وتنديده بالنظام الملكي بعد حرب فلسطين كان لابد من ايقافه من داخل المؤسسة العسكرية، وهذه السياسة الجديدة مهدت للمؤسسة العسكرية الطريق لتعود الى السلطة مرة اخرى والتي عرفت بـ(انقلاب الوصي). اذ تولت المؤسسة العسكرية حكم البلاد عام ١٩٥٢ برئاسة (نور الدين محمود) رئيس اركان الجيش وقامت بدور سياسي خدم مصالح النظام بوساطة مجموعة من الضباط الموالين للوصي ولبريطانيا، اذ اقدمت على اعلان الاحكام العرفية في بغداد.[٥٩] كما اقدمت على الاتي:[٦٠]

أ- حل الاحزاب السياسية وهي (حزب الاتحاد الدستوري وحزب الامة الاشتراكي وحزب الجبهة الشعبية وحزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي).

ب–ايداع رؤساء الاحزاب السياسية السجن.

ت–اجراء انتخابات نيابية في ظل الاحكام العرفية بغرض تفتيت المعارضين وتمهيد الطريق لحكومة يرتأيها الوصي.

فضلا عن اجراء تعديل في قانون الانتخابات بوساطة مرسوم، وجعله قائما على اساس الانتخاب المباشر، وبذا اتضح انه عسكري في ميدان السياسة، وتعامل معه على اساس انه ساحة عمليات، وبعد كل ذلك قدم استقالته ودخل في مجلس الاعيان.(٦١)

ان حادثة انقلاب الوصي والتي عاد فيها الجيش الى صدارة السلطة واتبع سياسات بعيدة كل البعد عن اهداف وتطلعات الجماهير تؤشر الى الاتي:

أ- انهاء الدور السياسي للمؤسسة العسكرية بالكامل.

ب- ضربها من الداخل لكي لا تتمكن من العودة مرة اخرى.

ت- انهاء ثقة الاطراف السياسية بها.

ث- تحمل رسالة الى جميع الاطراف السياسية المعارضة لسياسة بريطانيا والوصي بان المؤسسة العسكرية هي آلة بيد النظام.

ج- تشويه صورة المؤسسة العسكرية محليا.

ح- تحويل الصراع من المؤسسة العسكرية والسلطة الى المؤسسة العسكرية وشركائها من الداخل.

خ- تصفية الخصوم السياسيين للدولة.

د- ادخاله في مجلس العيان خوفا من عودته للسلطة بوساطة المؤسسة العسكرية.

لا يمكن رصد اي مؤشر على ان المؤسسة العسكرية عادت الى السلطة من ذاتها او انها انحرفت عن اهداف الجماهير، لان المؤسسة العسكرية بعد ثورة مايس كانت تقبع تحت سيطرة النظام وبريطانيا ولا تتمكن من التحرك نحو السيطرة على السلطة، وما يعضد ذلك التوجه تصريح وزير الخارجية ارشد العمري في وزارة الباجه جي عام ١٩٤٤، اذ تقدم بطلب رسمي للولايات المتحدة بغرض المساعدة العسكرية بإعادة تنظيم الجيش وتزويده بفرقتين الاولى للقتال الصحراوي والثانية للقتال الجبلي، فضلا عن وحدات تنفذ مهمات خاصة اهمها الحفاظ على الدولة والولاء التام لعرش الملك.(٦٢) يؤشر سعي الحكومة لتحديث الجيش العراقي على الرغم من وجود

سياسات خارجية لاضعافه، الى وجود اتجاه وطني يهدف الى المحافظة على كيان المؤسسة العسكرية من هدمها بالكامل، كما ان هذا الاتجاه قفز بشكل ملحوظ وبرز دوره عام ١٩٥٥، باعلان الحكومة عن الانضمام الى حلف بغداد، ويعود سبب بروزه بشكل مفاجئ لان الحلف يمثل سياسة غربية خالصة والذي يهدف الى الوقوف بوجه المد الشيوعي باتجاه الدولة العربية ظاهرا، الا انه مستبطن في حقيقته حماية تامة لاستمرار وامتداد السياسات الغربية وابرزها امريكا وبريطانيا، فضلا عن انه الحامي الرسمي لاسرائيل، كما يؤشر الى عدم غياب الحس الوطني بين صفوف الضباط على الرغم من الويلات والانتكاسات التي تلقوها.

٩- بوادر لعودة المؤسسة العسكرية للتدخل في الشأن السياسي (الضباط الاحرار)

يتضح ان الدور السياسي الذي لعبه الجيش كان متمثلا باحتجاجات فقط، لكن ما لبث ان تطور بعد عام ليصل الى حد اصدار منشورات تتضمن تهديد للحكومة والتحرك عسكريا ضد مصالحها. اذ اصدر التنظيم منشور يهدد فيه السلطة الحاكمة من مغبة مناصرة الحلف الغربي لضرب مصر خلال العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، او وقوف الحكومة مكتوفة الايدي ملوحا في منشوره بضرب المصالح الغربية وخصوصا البريطانية والامريكية في العراق في حال شن الهجوم.(٦٣)

لقد بدت جميع الاساليب عاجزة امام وقف تدخل الجيش في السياسة، كما بدا لدى المؤسسة العسكرية ان النظام لن يتوقف عن سياساته الغربية واستمراره بالخذلان للعراق والامة العربية، وبذات الوقت بدا الشعب وقياداته المدنية اضعف من اي وقت مضى، فسياسات الوصي ونوري السعيد احكمت قبضتها على شؤون الدولة السياسية، لذا كان من اولويات التنظيم (حركة الضباط الاحرار) التحرر السياسي. اذ يعتبره التنظيم انه امر محتوم، لان النظام الملكي لم يكن دستوريا الا في مظهره فاغلبية اعضاء مجلس النواب كانوا من الشيوخ والاقطاعيين، ولن يصبح اي فرد عراقي نائبا الا عن طريق الوصي او نوري سعيد.(٦٤) فقد حفلت سياسات نوري السعيد في حقبة الخمسينيات ونهايتها بمحاربة الاحزاب علانية والصحافة وعطلت صحيفة الحزب الوطني الديمقراطي اضافة الى تعطيل سبع عشرة صحيفة سياسية فضلا عن ممارسة سياسة (ضيق الخناق) على معارضيه.(٦٥)

ان ما يلفت في الامر ان المؤسسة العسكرية عادت تشكيل نفسها على نفس الاسس والفكر كما في عهدها السابق، فالتنظيمات العسكرية ائتلفت على اساس وطني وقومي وغيره، وهذه الاسس ستعود بها الى حيث كانت، وما يؤشر على تلك العودة هو الاختلاف على اصل التسمية لـ(حركة الضباط)، فالوطنيون ارادوا اعطاءها اسما ذا طابع وطني، اذ اسموها (تنظيم الضباط الوطنيين) اشارة الى دورها العراقي الخالص من دون ان تلعب اي دور خارج البلاد سواء اكان على مستوى الاقاليم ام الدول العالمية، اما الضباط القوميون ارادوا اعطاءها دورا اقليميا قوميا، لذا حولوا تسميتها اسوة بحركة (الضباط الاحرار) في مصر، كما ان رضوخ وقبول الضباط الوطنيين في الحركة او التنظيم باستبدال اسمها الى حركة الضباط الاحرار يكشف عن قوة ضباط الاتجاه القومي داخل الحركة فضلا عن سيطرتهم عليها وعلى المؤسسة العسكرية، وكما يبدو فان الاتجاه القومي لم ينتهِ في المؤسسة العسكرية، كما تصورت بريطانيا والنظام الملكي.

يعود الاعتقاد القومي الذي بقي سائدا بين اغلب فئات المجتمع العراقي في الحقبة الملكية الى النكوث بالوعود التي قطعتها بريطانيا للشريف حسين باستقلال البلاد العربية ووحدتها والى معاهدة سايكس بيكو وجعل فلسطين وطنا لليهود بموجب وعد بلفور، فجميع ذلك كون شعورا قوميا لدى الفرد العراقي الذي انعكس على المؤسسة العسكرية لان الجندي والضابط جزء منها فمن الطبيعي ان تكون المؤسسة العسكرية مؤسسة وطنية قومية ويحمل قادتها امال واماني الشعب العراقي في تحقيق الوحدة العربية، اذ اخذت على عاتقها قيادة التيار القومي وابرز كتلة فيها كانت كتلة الضباط القوميين، وما ان تم القضاء عليها في احداث مايس حتى بدات تنشط وتظهر بصورة اخرى واسم جديد نتيجة العوامل الاجتماعية والسياسية وهي كتلة (الضباط الاحرار) والتي اخذت على عاتقها القضاء على (الملكية وانهاء الاقطاع والخلاص من حلف بغداد واصلاح النظام اجتماعيا وسياسيا وتحقيق الوحدة العربية وتحرير فلسطين).[٦٦] وهذا ما يفسر تبوئ النخب العسكرية العراقية للمناصب السياسية والادارية والسيطرة الكاملة او شبه الكاملة على الحكم، لان الاتجاه القومي اشبه ببوصلة لتحديد الاتجاه العروبي الذي كان مهيمنا على الشارع العراقي، لذا يرى هذا الاتجاه ان اي حكومة تحمل خلاف ما يراه منهجهم لابد من الاطاحة بها باي وسيلة كانت، واستمر هذا الحال للمؤسسة العسكرية الى ما بعد الجمهورية.

الخاتمة

خلص البحث الى ان المؤسسة العسكرية العراقية منذ تأسيسها حتى العام ١٩٥٨،تمثلت بمرحلة من الضعف في قبال المجتمع، اذ كان مجتمعا زراعيا في الغالب نظامه اقطاعيا عشائريا، تمتلك العشائر فيه قطع وافرة من السلاح تفوق ما تمتلكه المؤسسة العسكرية، لنستنتج من ذلك اختلال المعادلة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع، اذ لم تتمكن من القيام بالادوار والمسؤوليات الموكلة اليها، واستمر ذلك الامر ما بين ١٩٢١ وحتى الاربعينات من القرن العشرين، لكن وعلى الرغم من العقبات التي واجهتها المؤسسة العسكرية العراقية في قبال المجتمع الا انها تمكنت في مقامات اخرى الى كسب ود المجتمع الى حد ما، اذ قامت في مرحلتها الاولى (العقد الاول) بضم اعداد كبيرة اليها، كما حاولت مرارا وتكرارا التقليل من الفجوات التي قد تخلقها الازمات الاجتماعية، فقد شاركت المؤسسة في الكثير من الاعمال الاجتماعية لتعكس سلوكها الاجتماعي وتقترب من المجتمع الذي يمثل ابناؤه جزء كبير منها.

اما على صعيد عملها السياسي فقد تم اختراق المؤسسة العسكرية سياسيا قبل ان تتحول في العهد الملكي الى سلطة تحكم الدولة وتتحكم به، اذ تم انشاء كتل سياسية داخل المؤسسة العسكرية ليعكس هذا الامر تخندقات واتجاهات متعددة تمثلت بالاتجاه القومي (الكتلة القومية) بقيادة فهمي سعيد، و(الكتلة الوطنية) بقيادة بكر صدقي ومن وراءه الملك غازي و(الاتجاه الدولي او الاقليمي) بريطانيا المتمثل بنور سعيد، اذ تصادمت تلك الاتجاهات فيما بينها لتتجه بالمؤسسة العسكرية لاستخدامها بطرق ليست دستورية، ومنذ ذلك الحين بدأت الانقلابات العسكرية بقيادة بكر صدقي عام ١٩٣٦ لتسبقه انقلابات غير معلنة لازالت حكومات، ومن ثم القيام بالضغط على الملك لاجباره على تبديل حكومات حتى وصل الامر الى سيطرة الاتجاه القومي بالكامل وازاحة كاملة للملك واستبداله باخر والمواجهة المباشرة مع بريطانيا عام ١٩٤١، اذ تم احتلال العراق مرة اخرى وتفتييت كبير للجيش العراقي من خلال تسريح مجموعات واعدام اخرين، فضلا عن سجن العديد منهم واستمر الحال حتى القيام بانها دوره عندما زج في حرب ١٩٤٨ في فلسطين، ليعقبه انقلاب الوصي وانهاء اي امل للقوى الاجتماعية فيه، وهذا الامر انعكس مرة اخرى على تكوين كتلة سياسية داخل الجيش عرفت بـ(كتلة الضباط الاحرار) لتقوم بدورها بانقلاب عسكرية انهى وجود النظام الملكي بالكامل واستبداله بحكم او نظام جمهور

صعدت فيه المؤسسة العسكرية الى قلب السلطة ليصبح القرار السياسي قرارا عسكريا ومن دون منازع.

الهوامش

[١]- د. رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١-١٩٤١، بغداد، دار الحرية، ١٩٧٩، ص ٢١، ٢٤.

[٢]- د. علي وتوت، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر- سوسيولوجيا المؤسسة السياسية في العراق ١٩٢١-٢٠٠٣، بيروت، مركز دراسات المشرق العربي، ٢٠٠٨، ص ٣٧٨-٣٧٩.

[٣]- أياد طارق خضير الدليمي، مدينة بغداد في ظل الاحتلال البريطاني ١٩٧١- ١٩٢١، بغداد، ديوان الوقف السني، ٢٠١٣، ص ٢٢١.

[٤]- د. محمد صالح حنيور الزيادي، الحكومة العراقية المؤقتة (٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠- ٩ ايلول ١٩٢١)- دراسة تاريخية في واقعها الاداري، دمشق، تموز طباعة ونشر وتوزيع، ٢٠١٢، ص ٧١، ٧٨.

[٥]- حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤-١٩٩٠، قم، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٩٠، ص ١٧٥-١٧٦.

[٦]- د. علي وتوت، مصدر سابق، ص ٣٨٧- ٣٩٢.

[٧]- وزارة الدفاع، تاريخ القوات العراقية المسلحة- الجيش في العهد الملكي ابان الانتداب، ج٢، بغداد، الدار العربية للطباعة، ١٩٨٧، ص ٤٠٨.

[٨]- د. عمار يوسف عبد الله، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤- ١٩٤٥، بغداد، اصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية، ٢٠١٣، ص ٢٣٥.

[٩]- خيري امين العمري، شخصيات عراقية من العهد الملكي، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٨، ص ١٠٤- ١٠٥.

[١٠]- أ.د. فاروق صالح العمر، العلاقات العراقية البريطانية ١٩٢٢- ١٩٤٨- دراسة وتوثيق، ط٢، بيروت، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص ١٣٤.

[١١]- حليم حسن الاعرجي، الشيخ الخوام ١٨٨١- ١٩٦٧- الثائر الانسان قصة تحدي التبعية والتعسف في ظل ظروف القهر والتخلف، ط٢، بيروت، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ٤١٣.

[١٢]- د. قيس جواد علي الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢- ١٩٦٥، بغداد، شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، ٢٠٠٦، ص ٦٣.

[١٣]- حنا بطاطو، العراق- الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ط٢، الكتاب الاول، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٩٥، ص ٤٣، ٤٥- ٤٦.

[١٤]- ابو خلدون ساطع الحصري، مذكراتي في العراق ١٩٢٧- ١٩٤١، ج٢، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٨، ص ٣٠٧- ٣١٣.
[١٥]- حسام حمودي الساموك، الملك غازي ودوره في انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦ وقضية هروب الاميرة عزة أخت الملك غازي وزواجها من خادم يوناني وأثرها على الانقلاب، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٥، ص ٣٠- ٣٣.
[١٦]- محمد صبري ابراهيم العزاوي، الوحدة الوطنية والنظام السياسي العراقي- دراسة في المعوقات والحلول، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع النظم السياسية والعالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٢٩-٣٠.
[١٧]- د. عماد عبد السلام رؤوف (اعداد وتعليق وتقديم)، مذكرات عبد المجيد محمود الوزير في العهد الملكي بالعراق، لندن، دار الحكمة، ٢٠٠٦، ص ٢٦٦- ٢٧٦.
[١٨]- د. قيس جواد علي الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢- ١٩٦٥، بغداد، شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، ٢٠٠٦، ص ١١٤.
[١٩]- د. حازم مجيد احمد الدوري، الضباط العراقيون وتأسيس الدولة القومية ١٩٠٨- ١٩٤١، لندن، دار الحكمة، ٢٠١٢، ص ٢٢٤.
[٢٠]- المصدر نفسه، ص ٢٢٨- ٢٢٩.
[٢١]- د. صالح عباس الطائي، عبد الواحد الحاج سكر ودوره الوطني حتى عام ١٩٥٦، النجف، مطبعة الميزان، ٢٠١٤، ص ١٤٤- ١٤٦.
[٢٢]- أ.د. يحيى كاظم المعموري، الشيخ سلمان البراك- اول وزير حلي في تاريخ العراق المعاصر، الحلة، دار الفرات للثقافة والاعلام، ٢٠١١، ص ٩٣.
[٢٣]- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، ط٧، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨، ص ٣٠٦-٣٠٧.
[٢٤]- فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٨، ص ٧٧- ٨٣.
[٢٥]- وزارة الدفاع، تاريخ القوات العراقية المسلحة- تطور الجيش وتنظيمه، ج٤، بغداد، مديرية المطابع العسكرية، ١٩٩٨، ص ٥٤.
[٢٦]- اسماعيل احمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني- دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٤، ص ٥١.
[٢٧]- المصدر نفسه، ص ١٤١.
[٢٨]- يعرب عبد الرزاق عبد الدراجي، الاحكام العرفية في العراق- ظروفها التاريخية وآثارها السلبية ١٩٢٤- ١٩٥٧، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠٩، ص ١٨٢- ١٨٤.
[٢٩]- د. مظفر عبد الله امين ود. جهاد صالح العمر، عهد الاستقلال الوطني الشكلي- العراق في التاريخ، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٣، ص ٧٠٥- ٧١٢.
[٣٠]- د. رجاء الخطاب، مصدر سابق، ص ١٤١.
[٣١]- المصدر نفسه، ص ١٤٥-١٤٦.
[٣٢]- المصدر نفسه، ص ٥٣.
[٣٣]- د. لطفي جعفر فرج عبد الله، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، بغداد، مكتبة يقظان العربية، دت، ص ٢٨٩.
[٣٤]- وزارة الدفاع، تاريخ القوات العراقية المسلحة- تاسيس الجيش العراقي، ج١، بغداد، الدار العربية للطباعة، ١٩٨٦، ص ١٨٦.
[٣٥]- د. رجاء الخطاب، مصدر سابق، ص ٦٢-٦٣.

[٣٦]- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، ط٧، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨، ص ١٨٣.
[٣٧]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[٣٨]- د.حازم مجيد احمد الدوري، الضباط العراقيون وتأسيس الدولة القومية ١٩٠٨- ١٩٤١، لندن، دار الحكمة، ٢٠١٢، ص ٢٢٦- ٢٢٧.
[٣٩]- ابراهيم الحيدري، الشخصية العراقية- البحث عن الهوية، ج١، بيروت، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص ١٢٥.
[٤٠]- منذر جواد مرزة، العهد الملكي في العراق- احداث ومؤامرات ١٩٢١-١٩٥٨، النجف، مؤسسة دار الزهراء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص ١٥٩-١٦٠.
[٤١]- د. لطفي جعفر فرج، الملك غازي– ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٧، ص ٧٣، ٧٩.
[٤٢]- المصدر نفسه، ص ٨٥.
[٤٣]- مجموعة باحثين، العراق في التاريخ، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٣، ص ٦٨٩- ٦٩١.
[٤٤]- صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث- الحركات الماركسية ١٩٢٠-١٩٩٠، بيروت، مؤسسة المعارف للمطبوعات، ٢٠٠١، ص ٢٥.
[٤٥]- حسام حمودي الساموك، مصدر سابق، ص ٢٠١- ٢٠٦.
[٤٦]- عبد الرزاق الحسني (جمع وتصنيف)، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل، ط٢، بيروت، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص ١٣٣.
[٤٧]- أ.د. يحيى كاظم المعموري، طه الهاشمي ونشاطه العسكري والسياسي في العهدين العثماني المتأخر والملكي العراقي حتى عام ١٩٥٨، الحلة، دار الفرات للثقافة والاعلام، ٢٠١٤، ص ١٢٩- ١٣٠.
[٤٨]- دة. عصمت السعيد، نوري السعيد- رجل الدولة والانسان، لندن، مبرة عصام السعيد، ١٩٩٢، ص ٣٦.
[٤٩]- د. عديد دويشا، عراق الحقبة الملكية- تاريخ سياسي، ترجمة مصطفى نعمان احمد، بغداد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠١٢، ص ٢٦٤.
[٥٠]- وزارة الدفاع، تاريخ القوات العراقية المسلحة- وزارة الدفاع والمقر العام، ج٣، بغداد، الدار العربية للطباعة، ١٩٩١، ص ١١٦- ١١٧.
[٥١]- أ.د. محمد حسين الزبيدي (اعداد وتحقيق)، مذكرات رؤوف البحراني- لمحات عن وضع العراق منذ تأسيس الحكم الوطني عام ١٩٢٠ ولغاية عام ١٩٦٣، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩، ص ٢٧٠.
[٥٢]- أ.د. جمعة عليوي الخفاجي، علي جودة الايوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٥٨، بغداد، دار ومكتبة عدنان، ٢٠١٤، ص ١٦١.
[٥٣]- محمد حسين الطريحي، مذكرات الطريحي ود. محمد حسين الزبيدي (كتابة وتحقيق)، بغداد، مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون، ٢٠٠٦، ص ١٤١، ١٤٧.
[٥٤]- أ.د. عبد الزهرة الجوراني، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٩- ١٩٤٥- دراسة تاريخية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٤، ص ٨٠، ٨٢.
[٥٥]- اسماعيل احمد ياغي، مصدر سابق، ص ٢١.
[٥٦]- حنا بطاطو، العراق- الحزب الشيوعي، ط٢، الكتاب الثاني، مصدر سابق، ص٤٨-٤٩.
[٥٧]- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧، ط٧، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨، ص ٢٩٤-٢٩٥.
[٥٨]- محمد حمدي الجعفري، انقلاب الوصي في العراق- دراسة تاريخية تحليلية وثائقية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠، ص ٧٢- ٧٣.

[٥٩]- Haddad, George, Revolution and Military Rule – in the middle east: The Arab state, Robert speller, USA, 1971, P 75-77.

[٦٠]- صلاح هادي عبادة الحلي، الاقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر ١٩٢١- ١٩٥٣، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ٢٠١٥، ص ١٨٦- ١٨٧.

[٦١]- سليم الحسني، رؤساء العراق ١٩٢٠- ١٩٥٨- دراسة في اتجاهات الحكم، لندن، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢، ص ٣٧٦.

[٦٢]- اسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية الامريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥، بغداد، مطبعة الرفاه، ٢٠٠٦، ص ٢٨١-٢٨٤.

[٦٣]- عماد نعمة العبادي، رفعت الحاج سري ونشاطه العسكري والسياسي في العراق ١٩٤٨- ١٩٥٩، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٢، ص ٦٥.

[٦٤]- خليل ابراهيم حسين، الانحراف-خلفيات وثائق- الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨- النص الكامل لوقائع الندوة التي نشرت على حلقات في آفاق عربية، بغداد، دار لشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧، ص ١٧٥.

[٦٥]- د. ليلى ياسين حسين الامير، نوري سعيد ودوره في حلف بغداد واثره في العلاقات العراقية- العربية حتى عام ١٩٥٨، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ٢٠٠٢، ص ١٣٣- ١٣٤.

[٦٦]- العقيد الركن. محي الدين عبد الحميد، الخلفية السياسية والتنظيمية- تنظيم الضباط الاحرار- الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨- النص الكامل لوقائع الندوة التي نشرت على حلقات في آفاق عربية، بغداد، دار لشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧، ص ١٢- ١٦.

المصادر والمراجع

أولا- الكتب العربية

١- ابراهيم الحيدري، الشخصية العراقية- البحث عن الهوية، ج١، بيروت، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

٢- ابو خلدون ساطع الحصري، مذكراتي في العراق ١٩٢٧- ١٩٤١، ج٢، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٨.

٣- اسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية الامريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، بغداد، مطبعة الرفاه، ٢٠٠٦.

٤- اسماعيل احمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني- دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٤.

٥- أياد طارق خضير الدليمي، مدينة بغداد في ظل الاحتلال البريطاني ١٩٧١- ١٩٢١، بغداد، ديوان الوقف السني، ٢٠١٣.

٦- أ.د. جمعة عليوي الخفاجي، علي جودة الايوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٥٨، بغداد، دار ومكتبة عدنان، ٢٠١٤.

٧- د. حازم مجيد احمد الدوري، الضباط العراقيون وتأسيس الدولة القومية ١٩٠٨- ١٩٤١، لندن، دار الحكمة، ٢٠١٢.

٨- حسام حمودي الساموك، الملك غازي ودوره في انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦ وقضية هروب الاميرة عزة أخت الملك غازي وزواجها من خادم يوناني وأثرها على الانقلاب، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٥.

٩- حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤-١٩٩٠، قم، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٩٠.

١٠- حليم حسن الاعرجي، الشيخ الخوام ١٨٨١- ١٩٦٧- الثائر الانسان قصة تحدي التبعية والتعسف في ظل ظروف القهر والتخلف، ط٢، بيروت، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١.

١١- خليل ابراهيم حسين، الانحراف-خلفيات وثائق- الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨- النص الكامل لوقائع الندوة التي نشرت على حلقات في آفاق عربية، بغداد، دار لشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧.

١٢- خيري امين العمري، شخصيات عراقية من العهد الملكي، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٨.

١٣- د. رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١-١٩٤١، بغداد، دار الحرية، ١٩٧٩.

١٤- د. صالح عباس الطائي، عبد الواحد الحاج سكر ودوره الوطني حتى عام ١٩٥٦، النجف، مطبعة الميزان، ٢٠١٤.

١٥- أ.د. فاروق صالح العمر، العلاقات العراقية البريطانية ١٩٢٢- ١٩٤٨- دراسة وتوثيق، ط٢، بيروت، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٤.

١٦- فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٨.

١٧- د. قيس جواد علي الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢- ١٩٦٥، بغداد، شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، ٢٠٠٦.

١٨- سليم الحسني، رؤساء العراق ١٩٢٠- ١٩٥٨- دراسة في اتجاهات الحكم، لندن، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢.

١٩- عبد الرزاق الحسني (جمع وتصنيف)، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل، ط٢، بيروت، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٤.

٢٠- ===، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، ط٧، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨.

٢١- ===، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، ط٧، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨.

٢٢- ===، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧، ط٧، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨.

٢٣- أ.د. عبد الزهرة الجوراني، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٩- ١٩٤٥- دراسة تاريخية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٤.

٢٤- دة. عصمت السعيد، نوري السعيد- رجل الدولة والانسان، لندن، مبرة عصام السعيد، ١٩٩٢.

٢٥- د. علي وتوت، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر- سوسيولوجيا المؤسسة السياسية في العراق ١٩٢١-٢٠٠٣، بيروت، مركز دراسات المشرق العربي، ٢٠٠٨.

٢٦- د. عمار يوسف عبد الله، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤- ١٩٤٥، بغداد، اصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية، ٢٠١٣.

٢٧- د. عماد عبد السلام رؤوف (اعداد وتعليق وتقديم)، مذكرات عبد المجيد محمود الوزير في العهد الملكي بالعراق، لندن، دار الحكمة، ٢٠٠٦.

٢٨- عماد نعمة العبادي، رفعت الحاج سري ونشاطه العسكري والسياسي في العراق ١٩٤٨- ١٩٥٩، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٢.

٢٩- مجموعة باحثين، العراق في التاريخ، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٣، ص ٦٨٩- ٦٩١. صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث- الحركات الماركسية ١٩٢٠-١٩٩٠، بيروت، مؤسسة المعارف للمطبوعات، ٢٠٠١.

٣٠- أ.د. محمد حسين الزبيدي (اعداد وتحقيق)، مذكرات رؤوف البحراني- لمحات عن وضع العراق منذ تأسيس الحكم الوطني عام ١٩٢٠ ولغاية عام ١٩٦٣، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩.

٣١- محمد حسين الطريحي، مذكرات الطريحي ود. محمد حسين الزبيدي (كتابة وتحقيق)، بغداد، مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون، ٢٠٠٦.

٣٢- محمد حمدي الجعفري، انقلاب الوصي في العراق- دراسة تاريخية تحليلية وثائقية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠.

٣٣- د. محمد صالح حنيور الزيادي، الحكومة العراقية المؤقتة (٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠- ٩ ايلول ١٩٢١)- دراسة تاريخية في واقعها الاداري، دمشق، تموز طباعة ونشر وتوزيع، ٢٠١٢.

٣٤- العقيد الركن. محي الدين عبد الحميد، الخلفية السياسية والتنظيمية- تنظيم الضباط الاحرار- الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨- النص الكامل لوقائع الندوة التي نشرت على حلقات في آفاق عربية، بغداد، دار لشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧.

٣٥- د. مظفر عبد الله امين ود. جهاد صالح العمر، عهد الاستقلال الوطني الشكلي- العراق في التاريخ، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٣.

٣٦- منذر جواد مرزة، العهد الملكي في العراق- احداث ومؤامرات ١٩٢١-١٩٥٨، النجف، مؤسسة دار الزهراء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

٣٧- د. لطفي جعفر فرج، الملك غازي- ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣- ١٩٣٩، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٧.

٣٨- ===، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، بغداد، مكتبة يقظان العربية، دت.

٣٩- د. ليلى ياسين حسين الامير، نوري سعيد ودوره في حلف بغداد واثره في العلاقات العراقية- العربية حتى عام ١٩٥٨، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ٢٠٠٢.

٤٠- وزارة الدفاع، تاريخ القوات العراقية المسلحة- تاسيس الجيش العراقي، ج١، بغداد، الدار العربية للطباعة، ١٩٨٦.

٤١- وزارة الدفاع، تاريخ القوات العراقية المسلحة- الجيش في العهد الملكي ابان الانتداب، ج٢، بغداد، الدار العربية للطباعة، ١٩٨٧.

٤٢- وزارة الدفاع، تاريخ القوات العراقية المسلحة- وزارة الدفاع والمقر العام، ج٣، بغداد، الدار العربية للطباعة، ١٩٩١.

٤٣- وزارة الدفاع، تاريخ القوات العراقية المسلحة- تطور الجيش وتنظيمه، ج٤، بغداد، مديرية المطابع العسكرية، ١٩٩٨.

٤٤- أ.د. يحيى كاظم المعموري، الشيخ سلمان البراك- اول وزير حلي في تاريخ العراق المعاصر، الحلة، دار الفرات للثقافة والاعلام، ٢٠١١.

٤٥- ===، طه الهاشمي ونشاطه العسكري والسياسي في العهدين العثماني المتأخر والملكي العراقي حتى عام ١٩٥٨، الحلة، دار الفرات للثقافة والاعلام، ٢٠١٤.

ثانيا- الكتب المترجمة

٤٦- د. عديد دويشا، عراق الحقبة الملكية- تاريخ سياسي، ترجمة مصطفى نعمان احمد، بغداد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠١٢.

٤٧- حنا بطاطو، العراق- الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ط٢، الكتاب الاول، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٩٥.

ثالثا- الرسائل والاطاريح

٤٨- صلاح هادي عبادة الحلي، الاقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر ١٩٢١- ١٩٥٣، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ٢٠١٥.

٤٩- محمد صبري ابراهيم العزاوي، الوحدة الوطنية والنظام السياسي العراقي- دراسة في المعوقات والحلول، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع النظم السياسية والعالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

٥٠- يعرب عبد الرزاق عبد الدراجي، الاحكام العرفية في العراق- ظروفها التاريخية وآثارها السلبية ١٩٢٤- ١٩٥٧، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠٩.

رابعا- الكتب الانكليزية

51- Haddad, George, Revolution and Military Rule – in the middle east: The Arab state, Robert speller, USA, 1971.